المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو العلاقات الصينية الفلسطينية

دراسة ميدانية

اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو العلاقات الصينية الفلسطينية

دراسة ميدانية

تأتي هذه الدراسة ضمن برنامج التعاون
بين مركز مسارات والسفارة الصينية في فلسطين

كانون الأول/ديسمبر 2021

اتجاهات الشباب الفلسطيني
نحو العلاقات الصينية الفلسطينية

دراسة ميدانية

لجنة السياسات في مركز مسارات

مراجعة لغوية
عبد الجبار الحروب

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر 2022
جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-29-0

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)

المقر الرئيسي:
مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2
هاتف: 3816 297 2 970+

مكتب غزة:
الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي
هاتف: 0020 288 8 970+

www.masarat.ps
masarat.ps@gmail.com

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين،
ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو العلاقات الصينية الفلسطينية

دراسة ميدانية

لجنة السياسات في مركز مسارات

خليل شاهين، رازي نابلسي، سلطان ياسين

عبد الجبار الحروب، د. عماد أبو رحمة، هاني المصري

باحث رئيسي

د. عماد أبو رحمة

مشرف ميداني

وليد لدادوة

ملخص باللغة العربية

تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاهات الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو العلاقات الصينية الفلسطينية من خلال الأبعاد التالية: العلاقات السياسية والدبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية، والتعاون الصحي، والتبادل الثقافي والعلمي، والتعاون التكنولوجي.

وتنبع أهميتها من كونها، في حدود معرفة معدي الدراسة واطلاعهم، أول مسح ميداني يجرى في الضفة والقطاع حول اتجاهات الشباب الفلسطيني تجاه العلاقات الصينية الفلسطينية، وبالتالي من المتوقع أن تكون النتائج والتوصيات مفيدة لصناع القرار من الجانبين.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كأسلوب علمي في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها، بهدف الوصول إلى نتائج علمية، إضافة إلى توظيف التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وأدوات المنهج النوعي التشاركي.

واستخدمت الدراسة أدوات بحثية عدة: استبانة الاتجاه نحو العلاقات الصينية الفلسطينية، والمجموعات البؤرية، والمقابلات.

وأجري المسح الميداني خلال شهر أيلول/سبتمبر 2021 على عينة عشوائية ممثلة للشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغ حجمها 1009، مع هامش خطأ بنسبة 3%.

أهم النتائج

- رغبة قوية لدى الشباب الفلسطيني في تطوير العلاقات الصينية الفلسطينية في كافة المجالات، يقابلها عدم رضا عن مستوى التعاون القائم.
- درجة عالية من الرضا عن السلوك التصويتي للصين في الأمم المتحدة بنسبة 65%.
- 44% من الشباب يرون أن ما تقوم به الصين فعلًا لحل الصراع لا يتناسب مع مكانتها الدولية.
- 17% فقط يعتقدون أن الصين تمارس ضغطًا على إسرائيل لوقف الاستيطان.

- 68% من الشباب يرغبون في دعم الصين عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة.
- 65% من الشباب يؤيدون رعاية الصين للمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.
- 61% يرون بأن المساعدات الصينية لفلسطين دون المستوى المطلوب مقارنة بدول أخرى.
- 72% من الشباب لديهم مخاوف من تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل.
- 78% من الشباب يعارضون الشراكة مع إسرائيل في إطار مبادرة «الحزام والطريق».
- درجة عالية من الرضا عن الدعم الصيني لفلسطين خلال جائحة كورونا بنسبة 66%.
- 3% فقط من الشباب شاركوا في برامج تبادل ثقافي مع الصين، وأقل من 1% يتحدثون اللغة الصينية.
- 60% من الشباب معرفتهم بالتاريخ والثقافة الصينية سيئة أو معدومة.
- 69% من الشباب يرغبون في تبني السلطة الفلسطينية نموذجًا اقتصاديًا مشابهًا للنظام الصيني.

التوصيات

- إجراء حوار إستراتيجي، صيني- فلسطيني، حول سبل تطوير العلاقات بين الجانبين، بالاستفادة من نتائج الدراسة.
- ربط الصين تطوير علاقاتها مع إسرائيل باحترامها للقانون وتجاوبها مع المبادرة الصينية ووقف انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني.
- تكثيف التعاون بين فلسطين والصين لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة كأولوية.
- زيادة المنح والمساعدات الصينية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في كافة المجالات.
- زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة حجم الصادرات الفلسطينية للصين.
- توجه الدعم الصيني نحو مساعدة الفلسطينين للتخلص من علاقات التبعية الاقتصادية لإسرائيل والمساعدات الغربية.

- تعزيز الاستثمارات الصينية مع الجانب الفلسطيني، خاصة في القطاع التكنولوجي والمناطق المصنفة (ج).
- تطوير برامج التعاون العلمي والثقافي، وزيادة المنح التعليمية للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الصينية، وخاصة التخصصات التكنولوجية والطبية الدقيقة.
- إقامة مدارس وجامعات صينية في فلسطين، ودعم برامج الجامعات الفلسطينية.
- اعتماد مساقات لتعليم اللغة والثقافة الصينية في المدارس والجامعات الفلسطينية.
- دعم برامج لتشغيل الشباب الفلسطيني في الشركات التكنولوجية الصينية.
- إجراء دراسة حول سبل الاستفادة من النموذج الاقتصادي الصيني في تطوير الاقتصاد الفلسطيني، والتخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والمنح والمساعدات الغربية.
- إعداد المزيد من الدراسات المشتركة بالتعاون بين مراكز الأبحاث الفلسطينية والصينية بهدف تطوير العلاقات الثنائية في المجالات المختلفة.
- تشجيع إنشاء وحدات للدراسات الصينية في مراكز الأبحاث والجامعات الفلسطينية، لما لذلك من أهمية في تعزيز التعاون ما بين مراكز الأبحاث والجامعات الفلسطينية والصينية.

ملخص باللغة الإنجليزية

Attitudes of Palestinian Youth towards Sino-Palestinian Relations

A Field Study

Summary

The study aims to examine the attitudes of the Palestinian youth in the West Bank and Gaza Strip towards Chinese-Palestinian relations through the following dimensions: Political and diplomatic relations ,economic relations ,health cooperation ,cultural and scientific exchange ,and technological cooperation.

Its importance stems from being ,within the limits of the study's authors 'knowledge, the first field survey to be conducted in the West Bank and Gaza Strip on the attitudes of Palestinian youth towards Chinese-Palestinian relations ,and thus the results and recommendations are expected to be useful to decision-makers on both sides.

The study adopted a descriptive-analytical approach as a scientific method in data collection ,classification and analysis ,in order to reach scientific results ,in addition to the statistical analysis of the questionnaire results using Statistical Packages for the Social Sciences) SPSS.(

The study used multiple research tools :the attitude questionnaire toward Chinese-Palestinian relations ,focus groups ,and interviews.

The field survey was conducted during September ,2021 on a random sample of 1009participants ,that represent the Palestinian youth in the West Bank and Gaza Strip ,with %3 margin of error rate.

The Most Significant Results

- A strong desire among Palestinian youth to develop Chinese-Palestinian relations in all fields, offset by dissatisfaction with the existing level of cooperation.
- A high level of satisfaction (%65) with the voting behavior of China in the United Nations.
- 44 % of the youth believe that what China is actually doing to resolve the conflict

does not commensurate with its international standing.

- Only %17 believe that China is putting pressure on Israel to halt settlement expansion.
- 68 %of young people want China to support holding an international conference under the auspice of the United Nations.
- 65 %of the youth support China's sponsorship of the negotiations between Palestine and Israel.
- 61 %believe that Chinese aid to Palestine ,compared to other countries ,is below the required level.
- 72 %have concerns about the growing economic relations between China and Israel.
- 78 %of the youth oppose the Chinese partnership with Israel within the framework of the" Belt and Road "initiative.
- High level of satisfaction with China's support for Palestine during the COVID19-pandemic crisis(%66)
- Only %3 of the youth have participated in cultural exchange programs with China ,and less than %1 speak the Chinese language.
- 60 %of the participating youth have poor or no knowledge of Chinese history and culture.
- 69 %of the youth want the Palestinian Authority to adopt an economic model similar to the Chinese model.

Recommendations

- Conduct a Chinese-Palestinian strategic dialogue on ways to develop the relations between the two sides, benefiting from the results of the study.
- Associate the development of Chinese-Israeli relations with Israel's respect for the law, its response to the Chinese initiative, and the cessation of its violations of the Palestinian people's rights.
- Intensify the cooperation between Palestine and China to hold an international conference under the auspice of the United Nations.
- Increase Chinese grants and aid to the Palestinian people in all fields.
- Increasing the volume of trade exchange between the two countries, and increasing the volume of Palestinian exports to China.
- Directing Chinese support towards assisting the Palestinians to stop the economic dependence on Israel and Western aid.

- Enhancing Chinese investments with the Palestinian side, specifically in the technological sector, and in areas that have been designated as area (C).
- Developing scientific and cultural cooperation programs with Palestine, and increasing educational scholarships for Palestinian students in Chinese universities, especially for technological and precision medicine specialties.
- Establishing Chinese schools and universities in Palestine, and supporting Palestinian university programs.
- Adopting courses for teaching Chinese language and culture in Palestinian schools and universities.
- Supporting programs to employ Palestinian youth in Chinese technology companies.
- Conducting a study on ways to benefit from the Chinese economic model in developing the Palestinian economy, and stopping Palestinian dependency on the Israeli economy and Western aid.
- Conducting more joint studies in cooperation between Palestinian and Chinese research centers with the aim of developing bilateral relations in various fields.
- Encouraging the establishment of units for Chinese studies in Palestinian research centers and universities, given its importance in strengthening cooperation between Palestinian and Chinese research centers and universities.

قائمة الموضوعات

ملخص باللغة العربية 5
ملخص باللغة الإنجليزية 8
قائمة الجداول 12
قائمة الأشكال 13
قائمة الملاحق 14
مقدمة 15

أولًا: الإطار العام للدراسة 17
خلفية عامة 18
هدف الدراسة 18
أهمية الدراسة 18
مصطلحات الدراسة 18
العلاقات الصينية الفلسطينية 18
الشباب الفلسطيني 22

ثانيًا: الإجراءات الميدانية للدراسة 25
منهج الدراسة 26
المجتمع الأصلي للدراسة 26
عينة الدراسة 26
التوزيع النسبي للعينة وفقًا للمتغيرات الديمغرافية 26
مراحل إعداد الدراسة 27

ثالثًا: عرض النتائج وتحليلها 29
التعاون السياسي الديبلوماسي 30
التعاون الاقتصادي 35
أ. التبادل التجاري 36
ب. المنح والمساعدات الصينية 39
التعاون في المجال الصحي 47
التبادل العلمي والثقافي 56
التعاون في المجال التكنولوجي 63

رابعًا: الخلاصة والتوصيات 71

خامسًا: قائمة المصادر والمراجع 77

سادسًا: الملاحق 81

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول
جدول رقم (1):	توزيع العينة بناء على مكان السكن (المحافظة)
جدول رقم (2):	توزيع العينة بناء على متغير العمر
جدول رقم (3):	توزيع العينة حسب متغير التحصيل العلمي
جدول رقم (4):	توزيع العينة حسب متغير المهنة
جدول رقم (5):	استجابات الشباب لعبارات بعد العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الصين وفلسطين
جدول رقم (6):	استجابات الشباب لعبارات بعد العلاقات الاقتصادية بين الصين وفلسطين
جدول رقم (7):	ترتيب مجموعة من الأبعاد حسب أهميتها في تطوير التعاون الاقتصادي بين الصين وفلسطين
جدول رقم (8):	حجم التبادل التجاري بين الصين وفلسطين (2008-2019)
جدول رقم (9):	حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والصين بالمليار دولار
جدول رقم (10):	استجابات الشباب لعبارات أبعاد التعاون الصحي بين الصين وفلسطين
جدول رقم (11):	استجابات الشباب لعبارات أبعاد التبادل العلمي والثقافي بين الصين وفلسطين
جدول رقم (12):	ترتيب مجالات التعاون العلمي والثقافي بين الصين وفلسطين بحسب أهميتها لدى الشباب
جدول رقم (13):	استجابات الشباب لعبارات أبعاد التعاون التكنولوجي بين الصين وفلسطين

قائمة الأشكال

رقم الشكل	محتوى الشكل
الشكل رقم (1):	درجة رضا الشباب عن التعاون الصحي بين الصين وفلسطين
الشكل رقم (2):	مدى مساهمة الدعم الصيني في تطوير القطاع الصحي الفلسطيني من وجهة نظر الشباب
الشكل رقم (3):	درجة رضا الشباب عن الدعم الصيني لفلسطين أثناء جائحة كورونا
الشكل رقم (4):	درجة رضا الشباب عن استحواذ القطاع الصحي على معظم المساعدات الطبية الصينية
الشكل رقم (5):	ترتيب مجالات الدعم الصيني للقطاع الصحي الفلسطيني وفقًا لأهميتها لدى الشباب
الشكل رقم (6):	مدى مساهمة برامج التبادل الثقافي في تعزيز العلاقات الصينية الفلسطينية من وجهة نظر الشباب الفلسطيني
الشكل رقم (7):	درجة رضا الشباب عن مستوى التبادل العلمي بين الصين وفلسطين
الشكل رقم (8):	مدى معرفة الشباب بالتاريخ والثقافة الصينية
الشكل رقم (9):	نسبة الشباب الذين يتحدثون اللغة الصينية أو يرغبون في تعلّمها
الشكل رقم (10):	أولويات التعاون العلمي بين الصين وفلسطين من وجهة نظر الشباب
الشكل رقم (11)	مدى مساهمة التعاون التكنولوجي في تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني من وجهة نظر الشباب
الشكل رقم (12)	ترتيب مجالات الدعم الصيني للقطاع التكنولوجي بحسب أهميتها لدى الشباب
الشكل رقم (13)	ترتيب أولويات الدعم التكنولوجي الصيني للقطاعات الثلاثة بحسب أهميتها لدى الشباب
الشكل رقم (14)	درجة رضا الشباب عن جهود الصين لرفع القيود الإسرائيلية عن القطاع التكنولوجي الفلسطيني
الشكل رقم (15):	ترتيب أولويات الدعم الصيني للجهود الفلسطينية للانفكاك التكنولوجي عن إسرائيل من وجهة نظر الشباب

قائمة الملاحق

رقم الملحق	محتوى الملحق
ملحق رقم (1):	الجداول
ملحق رقم (2):	قائمة المحكمين
ملحق رقم (3)	الاستبانة

مقدمة

العلاقات الصينية الفلسطينية هي علاقات تاريخية وراسخة، إذ كانت الصين أولى الدول غير العربية التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال زيارة أحمد الشقيري، أول رئيس للمنظمة، إلى بكين بدعوة من الحكومة الصينية، في آذار/مارس 1965، وتم على إثرها افتتاح مكتب للمنظمة في العاصمة الصينية، في أيار/مايو 1965.

لم يتوقف الدعم الصيني للقضية الفلسطينية على امتداد العقود الماضية، وإن اتخذ أشكالًا متعددة من مرحلة إلى أخرى. فقد دعمت الصين الكفاح المسلح الفلسطيني خلال حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، من منظور أيديولوجي ثوري. وبعد تبني سياسات الإصلاح، في العام 1978، تبنت الصين رؤية تقوم على التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية وفقًا لقرارات الشرعية الدولية. وبناء على ذلك اعترفت بدولة فلسطين بعد إعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيامها في العام 1988.

شهدت العلاقات الصينية الفلسطينية تطورًا ملموسًا، بعد إقامة السلطة الفلسطينية في العام 1994، في مختلف المجالات: السياسية، والاقتصادية، والصحية، والعلمية، والثقافية، والتكنولوجية. وافتتحت الصين مكتبًا تمثيليًا لدى دولة فلسطين، في العام 1995، ودعمت مسعى القيادة الفلسطينية للانضمام إلى الأمم المتحدة، والتوصل إلى تسوية للصراع وفقًا لمبدأ حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية.

تعكس التصريحات الرسمية للجانبين، الصيني والفلسطيني، رغبة قوية لدى الطرفين في تطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات. فالصين دولة عظمى، وفي طريقها إلى أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى عالميا، ولديها علاقات ومصالح متشابكة مع الدول الكبرى والمؤثرة، دوليًا وإقليميًا، بما يمكّنها من القيام بدور فاعل ومؤثر في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، تمثل القضية الفلسطينية جوهر الصراع في المنطقة، وبالتالي فإن التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية بمنزلة عامل رئيسي للاستقرار في المنطقة، ويحقق مصالح كبرى للصين ومشروعها الاقتصادي العملاق «الحزام والطريق».

ومن هنا تكمن أهمية إجراء هذه الدراسة الميدانية، التي تستهدف معرفة اتجاهات الشباب الفلسطيني تجاه العلاقات الصينية الفلسطينية؛ ذلك أن الشباب الفلسطيني يشكلون نحو خُمس المجتمع الفلسطيني، ويتأثرون بشكل مباشر بمستوى العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين، علاوة على أن مستقبل هذه العلاقات يتوقف، إلى حد كبير، على مواقف الشباب واتجاهاتهم نحو العلاقات المشتركة مع الصين، خاصة أنهم في الضفة والقطاع غزة يواجهون ظروفًا بالغة التعقيد، في ظل تداعيات استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي والمنح والمساعدات الخارجية، والانقسام الداخلي، إضافة إلى الارتفاع الحاد في معدلات الفقر والبطالة، وتقلص مساحة المشاركة السياسية، ومحدودية الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب.

ومما يكسب هذه الدراسة أهمية إضافية، أنها نتاج تعاون بحثي، فلسطيني صيني مشترك، وتستهدف تقديم توصيات سياساتية لصناع القرار من الجانبين لتطوير العلاقات المشتركة، بناء على نتائج الدراسة الميدانية.

أولاً:

الإطار العام للدراسة

أولًا: الإطار العام للدراسة

يتضمن هذا المحور هدف الدراسة، وأهميتها، ومتغيراتها، ولمحة تاريخية موجزة عن العلاقات الصينية الفلسطينية، ونبذة مختصرة عن أوضاع الشباب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

خلفية عامة

أعدت الدراسة الميدانية في إطار تعاون بحثي بين المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) وسفارة الصين لدى دولة فلسطين، ونُفّذت في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك مدينة القدس، في شهر أيلول/سبتمبر 2021.

هدف الدراسة

معرفة اتجاهات الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو العلاقات الصينية الفلسطينية من خلال الأبعاد التالية: العلاقات السياسية والديبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية، والتعاون الصحي، والتبادل الثقافي والعلمي، والتعاون التكنولوجي.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها، في حدود معرفة معدي الدراسة واطلاعهم، أول دراسة ميدانية تجرى في الضفة الغربية وقطاع غزة حول اتجاهات الشباب الفلسطيني تجاه العلاقات الصينية الفلسطينية، وبالتالي من المتوقع أن تشجع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات.

الأهمية العملية: تتمثل في النتائج العلمية التي توصلت إليها، والتوصيات العملية الموجهة إلى صناع القرار من الجانبين، بهدف الاستفادة منها لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

مصطلحات الدراسة

أولًا: العلاقات الصينية الفلسطينية

يعرف مارسيل ميرل[1] العلاقات الدولية بأنها: «كل التدفقات الدولية التي تتم عبر الحدود، أو تتطلع نحو عبورها». وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين الحكومات والدول،

1 للمزيد، انظر: مارسيل ميرل، العلاقات الدولية المعاصرة: حساب ختامي، ترجمة حسن نافعة، ط 2، دار العالم الثالث، القاهرة، 2005.

والعلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة والخاصة، وجميع الأنشطة التقليدية للحكومات (السياسية والديبلوماسية)، إضافة إلى التدفقات الاقتصادية والسكانية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والسياحية، وغيرها من التدفقات العابرة لحدود الدولة.

في ضوء ذلك، تتبنى الدراسة الحالية التعريف الإجرائي التالي للعلاقات الصينية الفلسطينية: هي العلاقات السياسية والديبلوماسية بين دولتي الصين وفلسطين، إلى جانب مختلف أشكال التعاون، الرسمي وغير الرسمي، بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والصحية والعلمية والثقافية والتكنولوجية.

لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية الفلسطينية

المرحلة الأولى (1955-1977):

بدأ انفتاح الصين على القضية الفلسطينية والعالم العربي في مؤتمر «باندونغ»، في العام 1955، الذي عقد بمشاركة 29 دولة آسيوية وأفريقية، وأرسى قواعد التعاون العربي الصيني. فعلى هامش جلسات المؤتمر، التقى رئيس الوزراء الصيني، شو أن لاي، بالرئيس المصري الراحل، جمال عبد الناصر، ونجحت الجهود المشتركة للجانبين الصيني والعربي في إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال المؤتمر، الذي تبنى قرارًا بدعم حقوق الشعب الفلسطيني. وفي أعقاب ذلك أقامت مصر علاقات ديبلوماسية كاملة مع جمهورية الصين الشعبية، وتوالت اعترافات الدول العربية بالصين.[1]

ولكن العلاقات الرسمية بين الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية بدأت في آذار/مارس 1965، أثناء زيارة أحمد الشقيري إلى بكين بناء على دعوة رسمية من الحكومة الصينية، حيث التقى بالرئيس الصيني آنذاك، ماو تسي تونغ، وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء، شو أن لاي، واعترفت الصين على إثرها بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومن ثم افتُتح مكتب للمنظمة في بكين، في أيار/مايو 1965، وبدأت المساعدات الصينية، المادية والعسكرية، تتدفق على المنظمة وفصائل المقاومة الفلسطينية، وكانت الصين الداعم الرئيسي للمقاومة الفلسطينية خلال هذه المرحلة.[2]

ما يميز هذه المرحلة، التي امتدت طوال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تقريبًا، أن

1 محمد الهليس، العلاقات الصينية الفلسطينية (1949- 2013)، مركز الأبحاث، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ص 4.

2 للمزيد، انظر: سامي مسلم، تأسيس العلاقات الفلسطينية الصينية، في: الكتاب السنوي لمؤسسة ياسر عرفات، رام الله، 2011، ص 86-88.

الصين دعمت الكفاح المسلح الفلسطيني من منظور أيديولوجي أساسًا، باعتباره جزءًا من الثورة العالمية للتصدي للإمبريالية، ووسيلة مهمة لمكافحتها في الشرق الأوسط، بينما عكس الخطاب الأيديولوجي الصيني لهجة عدائية تجاه إسرائيل، بكونها «أداة للإمبريالية» و«شريكة للاستعمار الجديد».

فعلى الرغم من أن إسرائيل كانت أولى دول المنطقة التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية، منذ إعلانها في العام 1949، إلا أنها لم تكن متحمسة لإقامة علاقات ديبلوماسية كاملة معها تحسبًا من أن يؤثر ذلك على علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية. كما أن الصين رفضت الاعتراف بإسرائيل، خاصة بعد توطيد علاقاتها بالدول العربية، وأشار الرئيس الصيني السابق، ماو تسي تونغ، إلى أسباب هذا الرفض بقوله: «لأننا علمنا أن الأمة العربية كلها ضد إسرائيل ...(و) لأنها قاعدة للإمبريالية».[1]

المرحلة الثانية 1978-1990:

شهد اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط واعتمادها عليه ازديادًا متناميًا منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، خاصة بعد استعادتها لعضويتها في الأمم المتحدة، في العام 1971، وتبنيها سياسات الإصلاح والانفتاح Opening and Reform، في العام 1978، وأصبح اهتمامها ينصب في هذه المرحلة على حماية مصالحها المتنامية في المنطقة من خلال بناء علاقات متوازنة مع جميع دولها.

وفي هذا الإطار، تبنت الصين رؤية جديدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، أعلن عنها في تشرين الثاني/نوفمبر 1979، تقوم أساسًا على حل الدولتين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين، وقيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 وعاصمتها القدس[2]، علمًا أن هذه الرؤية تنسجم مع البرنامج المرحلي الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، في حزيران/يونيو 1974.

وضمن هذه الرؤية، اعترفت الصين بدولة فلسطين، في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، ودعمت جهود القيادة الفلسطينية في كافة المحافل الدولية على هذا الأساس.

1 هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي 1955- 1975، ترجمة سامي مسلم، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984، ص 74.

2 للمزيد، انظر: علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد 418، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2013، ص 8.

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، في العام 1978، أعلنت الصين استعدادها للاعتراف بإسرائيل، بشرط تخليها عن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في العام 1967. وشهد العام 1979 بداية العلاقات التجارية بين الطرفين، خاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية.[1]

المرحلة الثالثة 1991-2021:

شهدت هذه المرحلة تطورات دولية وإقليمية كان لها تأثير حاسم على القضية الفلسطينية، ومن أبرزها: انهيار الاتحاد السوفييتي، ونشوء نظام دولي أحادي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأميركية، والاحتلال الأميركي للعراق. وفي هذه الأجواء، عقد مؤتمر مدريد للسلام، في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1991، بمشاركة فلسطينية وعربية.

دعمت الصين المفاوضات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واعترفت رسميًا بإسرائيل، وأقامت علاقات ديبلوماسية معها في كانون الثاني/ يناير 1992، وأيدت اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) في العام 1993، كإطار لحل سياسي وفقًا لمبدأ «الأرض مقابل السلام».[2]

اتخذت العلاقات الصينية الفلسطينية أشكالًا جديدة من التعاون، بعد إقامة السلطة الفلسطينية، تضمنت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي، في المجالات التجارية والصناعية والزراعية والاستثمارية، إلى جانب المنح المباشرة، ودعم مشاريع البنية التحتية، والتبادل الثقافي، والتعاون في مجال التعليم والبحث العلمي، والتدريب، ودعم القطاع الصحي، وغيرها من المجالات.[3]

كما دعمت الصين جهود السلطة الفلسطينية لمواجهة تفشي فيروس كورونا، وقدمت المساعدات المادية والمستلزمات الطبية، إلى جانب تقديم الخبرات والدعم الفني لمساعدة السلطة على احتواء الوباء ومنع انتشاره.

أما على المستوى السياسي والديبلوماسي، فقد افتتحت الصين مكتب جمهورية الصين الشعبية لدى دولة فلسطين، في العام 1995، ودعمت جهود القيادة الفلسطينية لانضمام

1 المصدر السابق.
وللمزيد حول الموقف الصيني من اتفاق كامب ديفيد، انظر: سامي مسلم، تأسيس العلاقات الفلسطينية الصينية، ص 8-15.

2 محمد الهليس، العلاقات الصينية الفلسطينية، ص 79-80.

3 للمزيد حول أشكال التعاون بين الصين والسلطة الفلسطينية، انظر: محمد الهليس، العلاقات الصينية الفلسطينية، ص 97-102.

دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة، في العام 2012، وتقدمت بمبادرات سياسية عدة (في أيار/مايو 2013، وحزيران/يونيو 2017، وآذار/مارس 2021)، تمحورت حول حل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967.

وفي آذار/مارس 2021، أعلن وانغ يي، وزير الخارجية الصيني، أن بلاده تعتزم توجيه دعوة للطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، لإجراء مفاوضات مباشرة في الصين[1]، في إشارة إلى سعيها للعب دور في عملية التسوية.

يشير ما سبق إلى عمق العلاقات الصينية الفلسطينية وشمولها لكافة المجالات. فالدعم الصيني للقضية الفلسطينية لم يتوقف على مدار العقود الستة الماضية، ولكن اتخذ هذا الدعم ومضمونه أشكالًا مختلفة من مرحلة إلى أخرى تبعًا لتغيّر مضمون العلاقات الدولية، وأولويات السياسة الخارجية الصينية، والتطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية.

ثانيًا: الشباب الفلسطيني

لا يوجد تعريف دولي متفق عليه عالميًا للفئة العمرية الشباب. ولكن الأمم المتحدة، ولأسباب إحصائية، تعرف الشباب بأنهم الأفراد ضمن الفئة العمرية 15-24، مع ترك المجال للدول لكي تحدد سن الشباب بناء على خصوصية وظروف كل دولة، علمًا أن المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تعرف الأشخاص حتى سن 18 كأطفال.[2]

أما فيما يتعلق بالقوانين الفلسطينية، فهناك إشكالية في تعريف سن الشباب، وذلك نتيجة لعدم إصدار المجلس التشريعي قانونًا للشباب الفلسطيني قبل تعطله بسبب الانقسام، في العام 2007، علمًا أن قانون الشباب الفلسطيني رقم (2) لسنة 2011، الذي أصدرته كتلة التغيير والإصلاح باسم المجلس التشريعي، حدد سن الشباب ما بين 18-35، وهو السن المعتمد لدى وزارة الشباب والرياضة. أما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد اعتمد الفئة العمرية بين 18-29.

تعرف هذه الدراسة الشباب الفلسطيني على أنهم الفئة العمرية ما بين 19-29 سنة،

1 الصين تطرح اقتراحًا من أربع نقاط فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، صحيفة القدس، 2021/5/17: bit.ly/3oDOdZI

2 السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، الأمم المتحدة: bit.ly/31BpM7F

وذلك لاعتبارات عملية لها صلة بوفرة البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مقارنة بالجهات الرسمية الأخرى، واعتمادها بشكل كبير على هذه البيانات.

نبذة عن أوضاع الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، للعام 2021[1]، إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب، إذ يبلغ عدد الشباب (بين 18-29) سنة المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي (1.16) مليون شاب/ة من إجمالي السكان في منتصف العام 2021، ويشكلون أكثر من خُمس عدد السكان بنسبة (22%)، بواقع (23.3%) في الضفة و(21.8%) في القطاع.

تظهر البيانات ارتفاع نسبة الشباب (18-29) الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى، فمن بين كل 100 شاب وشابة هناك 18 حاصلون على درجة بكالوريوس فأعلى، وترتفع النسبة لدى الشابات لتصل إلى 23 لكل مئة شابة، مقابل 13 لكل مئة شاب.

وبلغت نسبة الشباب الذين يستخدمون الإنترنت 86%، بواقع 90% في الضفة مقابل 79% في القطاع، بينما وصلت نسبة الشباب الذين استخدموا شبكات التواصل الاجتماعي والمهني إلى 94% (96% في الضفة و91% في القطاع).

يواجه الشباب الفلسطيني في الضفة والقطاع أوضاعًا اقتصادية واجتماعية صعبة، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وسياساته التي تقوم على الهيمنة الاستعمارية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية للفلسطينيين، والتحكم في حركة السكان والبضائع على المعابر، واقتطاع أموال المقاصة الفلسطينية، التي تشكل نحو 56% من الميزانية العامة لحكومة السلطة، إلى جانب مواصلة فرض الحصار الجائر على قطاع غزة.

لذلك، تمثل البطالة التحدي الأكبر للشباب الفلسطيني في الضفة والقطاع، إذ بلغ معدلها بين الشابات حوالي 64% والشباب 33%، وكانت النسبة الأعلى في القطاع بنسبة 67%، مقارنة بنسبة 24% في الضفة.

وسجل الخريجون من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى أعلى معدل بطالة بنسبة 54%، بفرق واضح بين الذكور والإناث، بنسبة 39% و69% على التوالي. وتبين أن 53% من الشباب خارج دائرة العمل والتعليم/التدريب، بنسبة 43% في الضفة و67% في القطاع.

1 الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/8/12: bit.ly/3rJgpxe

كما وصلت نسبة الشباب العاملين في القطاع غير المنظم إلى 47% من إجمالي العاملين في الضفة والقطاع، بينما بلغت نسبة العاملين عمالة غير منظمة حوالي 75%[1]، بواقع 73% في الضفة و84% في القطاع.

1 تشمل العمالة غير المنظمة: العاملين في القطاع غير المنظم، والمستخدمين بأجر في القطاع المنظم الذين لا يحصلون على أي من حقوقهم في سوق العمل.

ثانيًا:

الإجراءات الميدانية للدراسة

ثانيًا: الإجراءات الميدانية للدراسة

يوضح هذا المحور الإجراءات الميدانية للدراسة، ويشمل منهجية الدراسة، والمجتمع الأصلي، والعينة، وتوزيعها بحسب المتغيرات الديمغرافية، ومراحل إعداد الدراسة.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كأسلوب علمي في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها، بهدف الوصول إلى نتائج علمية، إضافة إلى توظيف التحليل الإحصائي للاستبانات باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وأدوات المنهج النوعي التشاركي.

المجتمع الأصلي للدراسة

يتمثل المجتمع الأصلي للدراسة في الشباب الفلسطيني (18-29) سنة، المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمثلون حوالي (1.16) مليون شاب/ة من إجمالي السكان، بنسبة حوالي (22%)، بواقع (22.3%) في الضفة و(21.8%) في القطاع.

عينة الدراسة

شملت العيّنة 1009 شباب وشابات فلسطينيين/ات تتراوح أعمارهم ما بين 18-29 عامًا، تم اختيارهم بطريقة عشوائية ممن يعيشون في الضفّة والقطاع.

التوزيع النسبي للعينة وفقا للمتغيرات الديمغرافية[1]

- **مكان السكن:** 61% من العينة من محافظات الضفّة و39% من محافظات القطاع، بينما نسبة توزيع الشباب في المجتمع 22.3% في الضفة و21.8% في غزة، بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منتصف العام 2021.
- **النوع الاجتماعي:** بلغت نسبة الإناث 51% من المستطلعين، والذكور 49%. وهي نسبة قريبة من نسبة النوع في المجتمع (105 شباب لكل 100 شابة)، وفقًا لبيانات الإحصاء الفلسطيني منتصف العام 2021.
- **الحالة الاجتماعية:** 52% من أفراد العينة غير متزوجين/ات و48% متزوجون.

1 للمزيد، انظر: الجداول رقم (ا و2 و3 و4) في الملاحق.

- **العمر:** 42% تقريبًا من العينة أعمارهم بين 18-24 سنة، و58% تقريبًا تتراوح بين 25-29 سنة.

- **التحصيل العلمي:** النسبة الأكبر حاصلون على درجة التوجيهي (42.8%)، يليهم درجة البكالوريوس بنسبة 21.7%، والماجستير فأعلى 1% تقريبًا. وهي نسبة تقترب من نسبة الشباب (18-29 سنة) الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى في المجتمع، وتبلغ 18%.

- **المهنة:** النسبة الأكبر من العينة ربات بيوت (25%)، يليها الطلبة بنسبة 20.3%، والعمال بنسبة 19.1%، والموظفون بنسبة 12%، بينما بلغت نسبة من لا يعمل 11.6%. وبلغت النسبة الإجمالية لمن يعملون 43% (عامل، موظف، مهني متخصص، تاجر، مزارع)، مقابل 57% تقريبًا لا يعملون (بطالة، ربة بيت، طالب). وهذا يتقاطع مع بيانات الإحصاء الفلسطيني التي تشير إلى ارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب إلى 64% بين الإناث و33% بين الذكور.

مراحل إعداد الدراسة

أولًا: المرحلة التحضيرية

- **مراجعة الأدبيات وإعداد خطة الدراسة:** راجع فريق بحثي من مركز مسارات الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وبناء على المراجعة، أعد الفريق الخطة وبلور مؤشرات أولية للاستبانة.

- **تطوير مؤشرات الاستبانة:** عُقِدت ورشتا عمل بهدف تطوير المؤشرات، استهدفت الأولى مجموعة من الأكاديميين والباحثين المتخصصين في مجالات متعددة (العلاقات الدولية، والعلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم الإحصاء)، إضافة إلى خبراء من مراكز الأبحاث واستطلاعات الرأي. أما الثانية فخصصت لفئة الشباب من الجنسين، وضمت طلبة دراسات عليا وباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات الصينية، إلى جانب مجموعة من الشباب المشاركين في برامج التبادل الثقافي بين فلسطين والصين. وبناء على نتائج هاتين الورشتين طوّر الفريق البحثي محاور الاستبانة ومؤشراتها.

- **تطوير استمارة الاستبانة:** أعدّ الفريق البحثي مسودة أولية لاستمارة الاستبانة بناء على المحاور والمؤشرات.

- **تحكيم الاستبانة:** للتأكد من صدق المقياس ظاهريًا، عُرِضت الاستبانة على سبعة خبراء في مجال البحث العلمي واستطلاعات الرأي، وبناء على نتائج التحكيم قام الفريق البحثي بتطوير الاستمارة بصيغتها النهائية.
- **تجريب الاستمارة:** جُرِّبت الاستمارة على عينة مكونة من (50) شابًا/ة بهدف حساب الاتساق الداخلي للمقياس، والتأكد من وضوح الأسئلة وسلامة اللغة.

ثانيًا: مرحلة جمع البيانات

قام فريق بحثي، مكون من 15 باحثًا/ة، مدرب على العمل الميداني والاستمارة وفق منهجية محددة، بجمع البيانات من خلال المقابلات الوجاهية في شهر أيلول/سبتمبر 2021.

شملت العيّنة 64 تجمعًا سكنيًا، ما بين مدينة وريف ومُخيّم، في كافة المحافظات حسب الوزن السكّانيّ للمُحافظة، وفي بعض المُحافظات الصغيرة تم زيادة حجم العيّنة، ومن ثم تم إعادة وزن الملف حسب الوزن الأصليّ للمُحافظة بالنسبة إلى عدد السكّان الكلّي. وتم اختيار بين 15 إلى 17 وحدة سكنيّة في كل تجمّع بطريقة عشوائيّة منتظمة، ومن ثم اختيار شخص من كل بيت وقع عليه الاختيار من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-29 عامًا.

ثالثًا: مرحلة إدخال البيانات

تم إدخال البيانات وتحليلها من خلال برنامج التحليل الإحصائيّ SPSS، بعد المُعالجة والمُراجعة.

رابعًا: مرحلة تحليل النتائج وإعداد الدراسة

- قام الفريق البحثي بتحليل النتائج وكتابة المسودة الأولى للدراسة.
- وظف الفريق البحثي الأوراق المرجعية في عملية تحليل النتائج، واستعان بباحثين لجمع بيانات ومؤشرات لها صلة بتحليل النتائج.
- أجريت مقابلات مع مجموعة من الخبراء والمتخصصين بهدف تطوير تحليل النتائج.
- عُرضت نتائج الدراسة خلال ورشة عمل مركزة، حضرها السفير الصيني، قواه واي، والسفير الفلسطيني لدى الصين، فريز مهداوي، إضافة إلى خبراء وشباب متخصصين، ذلك بهدف الاستفادة من الأفكار والمقترحات المقدمة لتطوير تحليل النتائج وإخراج النسخة النهائية للدراسة.

ثالثًا:

عرض النتائج وتحليلها

ثالثًا: عرض النتائج وتحليلها

يعنى هذا المحور بعرض وتحليل إجابات الشباب المبحوثين لعبارات الاستبانة بأبعادها الخمسة، وهي: التعاون السياسي والديبلوماسي، والتعاون الاقتصادي، والتعاون الصحي، والتبادل العلمي والثقافي، والتعاون التكنولوجي.

التعاون السياسي الديبلوماسي

يُعد الموضوع السياسيّ والديبلوماسيّ أحد المواضيع الأساسيّة التي تشغل الشباب الفلسطينيّ إن لم يكُن أهمها، وذلك لما يكتسبه من أهميّة في سياق تحرّره من الاحتلال وتحقيق أهدافه الوطنيّة والسياسيّة، خاصة أن قضيّة فلسطين تتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الإقليمية والدولية.

تشير نتائج الاستطلاع[1] إلى أن الأكثرية من الشباب الفلسطيني يتبنون اتجاهًا إيجابيًا عمومًا نحو الصين، ولديهم رغبة عالية في أن يكون للصين دور سياسي أكبر في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أولًا: ثلثا الشباب الفلسطيني يرغبون في تطوير العلاقات الديبلوماسية مع الصين

بينت نتائج الاستطلاع أن 75% من الشباب يرغب أو يرغب إلى حد ما في تطوير مستوى العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الجانبين (54%، و21% على التوالي). وربما يعود ذلك إلى العلاقات التاريخية التي تربط الصين بفلسطين، والدعم الصيني المتواصل للحقوق الوطنية الفلسطينية، وإن اتخذ أشكالًا مختلفة من مرحلة إلى أخرى. فالصين كانت أولى الدول غير العربية التي اعترفت بمنظمة التحرير، وافتتحت مكتبًا تمثيليًا لها في بكين، وقدمت الدعم المادي والعسكري للمنظمة وفصائل المقاومة الفلسطينية.

وتواصل الصين دعمها للقضية الفلسطينية، سياسيًا وديبلوماسيًا، في كافة المحافل الدولية، من خلال تبني رؤية تقوم على حل الدولتين، وتطبيق قرارات الشرعية التي تكفل حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 وعاصمتها القدس.

وبناء على ذلك، اعترفت الصين بالدولة الفلسطينية التي أعلن المجلس الوطني

1 انظر: جدول رقم (5)، الملاحق.

الفلسطيني عن قيامها، في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وبعد إقامة السلطة الفلسطينية افتتحت مكتب جمهورية الصين الشعبية لدى دولة فلسطين، في العام 1995، ودعمت انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة في العام 2012.[1]

لذلك، يرغب الشباب الفلسطيني في تطوير التعاون السياسي والدبلوماسي مع الصين، وزيادة مستوى الدعم الصيني للقضية الفلسطينية، كونها دولة عظمى، وتمتلك إمكانات كبيرة، سياسيًا واقتصاديًا، للتأثير على مختلف الأطراف ذي الصلة بالقضية الفلسطينية.

ثانيًا: درجة رضا عالية عن السلوك التصويتي للصين في منظمات الأمم المتحدة:

عبّر 65% من الشباب المستطلعين عن شعورهم بالرضا عن السلوك التصويتي الصيني لصالح القضية الفلسطينية في منظمات الأمم المتحدة (45% نعم، و20% إلى حد ما).

يعد السلوك التصويتي في الأمم المتحدة أحد المؤشرات المهمة على اتجاهات السياسة الخارجية للدول. وقد بينت دراسة للباحث عماد الدريملي في العام 2019[2]، التي حللت السلوك التصويتي للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، خلال المدة (1993-2019)، أن الصين تتبنى اتجاهًا داعمًا مرتفعًا لصالح القضية الفلسطينية في مجلس الأمن بنسبة 96.3%، مقابل نسبة 74.1% للدول الخمس مجتمعة، ونسبة 22.2% فقط للولايات المتحدة، التي أظهرت الدراسة بأنها تتبنى اتجاهًا تصويتيًا سلبيًا عمومًا تجاه القضية الفلسطينية، ويعكس مستوى انحيازها لصالح إسرائيل على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث استخدمت حق النقض (الفيتو) على 52% من القرارات لصالح إسرائيل خلال تلك المدة.

أما فيما يتعلق بالتصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد بلغت نسبة التصويت الإيجابي للصين 99.2%، مقابل 5% للولايات المتحدة، التي صوتت سلبًا بنسبة 84%، وامتنعت عن التصويت بنسبة 11% تقريبًا. وكانت معدلات التقارب في التصويت بين الصين والولايات المتحدة متدنية، وبلغت 13% فقط، مقابل 66.4% مع فرنسا، و62.9% مع المملكة المتحدة، و57.1% مع روسيا.

1 إسلام عيادي، المنظور الصيني للقضية الفلسطينية: المواقف والأهداف وآليات تعزيز العلاقات ومستقبل العلاقات الثنائية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019/11/4: bit.ly/39YfSht

2 عماد عبد الجواد الدريملي، السلوك التصويتي الصيني تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي 1993-2018 الدلالات والأبعاد، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2019.

ثالثًا: 66% من الشباب يؤيدون رعاية الصين للمفاوضات و68% يرغبون في تبنيها فكرة المؤتمر الدولي

قال 65% من المستطلعين إنهم يرغبون أو يرغبون إلى حد ما في رعاية الصين للمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأيد 68% منهم دعم الصين لعقد مؤتمر دولي لحل الصراع (49% نعم، و19% إلى حد ما).

تتقاطع رغبة الشباب الفلسطيني مع موقف القيادة الفلسطينية، التي أعلنت رفضها للرعاية الأميركية المنفردة للمفاوضات، وطالبت بعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية بمرجعية قرارات الأمم المتحدة وصيغة رعاية دولية للمفاوضات، وذلك بعد اعتراف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، والكشف عن مضمون خطته للسلام المعروفة إعلاميا بـ«خارطة الطريق»، في كانون الثاني/يناير 2020، التي تبنت بالكامل الرواية التوراتية الإسرائيلية ومشروع الضم التوسعي.[1]

يمكن كذلك أن نعزو نسبة التأييد المرتفعة لرعاية الصين للمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى وصول المفاوضات بالرعاية الأميركية إلى طريق مسدود، بسبب التعنت الإسرائيلي وانحياز الإدارة الأميركية الكامل لصالح إسرائيل. ويوفر السلوك التصويتي للإدارة الأميركية دليلًا إضافيًا على هذا الانحياز.

يشير ما سبق إلى درجة ثقة مرتفعة لدي الشباب الفلسطيني بالصين، وبأنها يمكن أن تكون راعيًا نزيهًا للمفاوضات، بدلًا من الإدارة الأميركية، خاصة أن موقف الصين من حل القضية الفلسطينية، والمبادرة التي طرحتها في آذار/مارس 2021، تتقاطع مع الموقف الرسمي الفلسطيني، فضلًا عن أن وانغ يي، وزير خارجية الصين، وجه دعوة للجانبين لإجراء مفاوضات مباشرة في بكين، وذلك خلال كلمته أمام مجلس الأمن الدولي، في أيار/مايو 2021[2]، في إشارة إلى سعي الصين للعب دور أكبر في عملية التسوية. هذا مع العلم أن المبادرة التي طرحتها الصين، في آذار/مارس 2021، لا تتضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، بل تدعو إلى مفاوضات ثنائية مباشرة بمرجعية قرارات الأمم المتحدة. ولكن وزير الخارجية الصيني أكد دعم بلاده لمسعى القيادة الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي «ذي مصداقية في حال نضوج الظروف».

1 كلمة الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2020/2/11: bit.ly/3HzKRj2

2 الصين تطرح اقتراحًا من أربع نقاط، مصدر سابق.

رابعًا: 44% من الشباب يعتقدون بأن جهود الصين لحل الصراع لا تتناسب مع مكانتها

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من الشباب الفلسطيني تعتقد بأن ما تقوم به الصين فعلًا لحل الصراع أقل مما هو متوقع منها، إذ يرى 32% فقط من المبحوثين أن جهود الصين تتناسب مع مكانتها كقوة عظمى، و21% يرون ذلك إلى حد ما، في مقابل 44% لا يرون ذلك، علمًا بأن النسبة بين الشباب في الضفة مرتفعة وتصل إلى 47% مقارنة بنسبة 39% في القطاع.

وتبين أن أغلبية الشباب، بنسبة 57%، لا يعتقدون بأن الصين تمارس ضغوطات على إسرائيل لوقف الاستيطان، مقابل 17% يرون ذلك و21% يرون ذلك إلى حد ما.

ربما يعود ذلك إلى أن الصين لم تكن طرفًا في رعاية عملية المفاوضات، على الرغم من تأييدها لعملية التسوية السياسية التي بدأت في مؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو، وخارطة الطريق في العام 2003، إضافة إلى مشاركتها في مؤتمر أنابوليس في العام 2007، الذي عقد برعاية الولايات المتحدة.

وهناك من يرى بأن الصين فضلت أن تنأى بنفسها عن تفاصيل عملية التسوية، لأنها تخشى أن يؤدي تدخلها المباشر في الصراع، أو انحيازها لصالح أطرافه، إلى التورط في توترات وخلافات إقليمية قد تضعضع مكانتها الإقليمية الفريدة، بوصفها القوة الخارجية الوحيدة التي تربطها علاقات جيدة مع كل الدول الرئيسية في المنطقة.[1]

كما أن الصين تؤيد حل الصراع من خلال التوصل إلى تسوية سياسية على أساس حل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة، ولكنها لا ترهن تطور علاقتها بإسرائيل بتقدم عملية التسوية، أو بمدى التزامها بقرارات الشرعية الدولية، والدليل على ذلك أن علاقاتها بإسرائيل استمرت وتطورت بعد تعثر عملية المفاوضات، مطلع القرن الحالي، وأثناء تصاعد الصراع إبان انتفاضة الأقصى (2000-2003)[2]، وكذلك لم تتأثر بتصاعد وتيرة التمدد الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس، وبخاصة خلال حقبة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو.

وهناك من يربط هذه المواقف بتراجع العامل السياسي والأيديولوجي كمحدد لعلاقات الصين بفلسطين وإسرائيل، خاصة بعد تبني سياسات «الإصلاح والانفتاح» البراغماتية

1 أندرو سكوبيل وعلي رضا نادر، الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر، مؤسسة راند، 2016: bit.ly/3wGqn2y

2 أحمد جميل عزم، الصين وفلسطين وإسرائيل: بين دعم حق تقرير المصير والمصالح الاقتصادية، مركز الأبحاث، 2019: bit.ly/3uwe8Uq

في العام 1978، وتنامي المصالح الصينية في الشرق الأوسط، واهتمامها بإقامة علاقات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية مع إسرائيل.[1]

ولكن من جهة أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن انفتاح الصين على إسرائيل تجاريًا، في العام 1978، سبقه توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وكذلك جاءت إقامة علاقات ديبلوماسية كاملة بين الطرفين، في العام 1992، في أعقاب مشاركة الفلسطينيين والعرب في مؤتمر مدريد.

بهذا المعنى، يمكن القول إن مشاركة العرب والفلسطينيين في عملية التسوية، وإقامة بعضهم علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل، قد أزال الحرج عن الصين لتطوير علاقاتها بإسرائيل، بالرغم من استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية، وألا تعتبر هذا الأمر مرتبطًا أو متعارضًا مع تطوير علاقتها بالعرب والفلسطينيين.

ثمة مؤشرات عدة تدلل على تزايد اهتمام الصين بالصراع العربي الإسرائيلي، ورغبتها في القيام بدور مؤثر: تعيين مبعوث خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في العام 2000، ومعارضتها لخطة ترامب، وطرحها مبادرات عدة لحل الصراع، وتوجيه دعوة للطرفين، الفلسطيني الإسرائيلي، لإجراء مفاوضات مباشرة في الصين.

ولكن هذا، على ما يبدو، لم يكن كافيًا لتحويل الدور الصيني إلى دور فاعل ومؤثر، بما يتوازى مع مكانتها الدولية، ربما لأنها لم تبذل جهودًا كبيرة ومستمرة للترويج للمبادرات التي طرحتها، ولم تلجأ إلى ممارسة ضغط فعّال على إسرائيل للتجاوب مع جهودها، على الرغم من امتلاكها أدوات الضغط الفعال، إضافة إلى أسباب رئيسية أخرى تتعلق أساسًا بمعارضة إسرائيل والولايات المتحدة لأي دور صيني في عملية التسوية، أو المشاركة ضمن الرباعية الدولية، ومواصلة القيادة الفلسطينية رهانها على الإدارة الأميركية لإحياء عملية التسوية، على الرغم من مطالبتها بصيغة رعاية دولية للمفاوضات.

تظهر نتائج الاستطلاع أن التقييمات الإيجابية لدور الصين وما متوقع منها ترتفع بين الشباب في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية. وربما يعود ذلك إلى سببين رئيسيين:

الأول: عدم تجاوب الصين مع الضغوط الإسرائيلية والأميركية لمقاطعة حركة حماس والمشاركة في حصار قطاع غزة، وموقفها المتوازن في التعامل مع طرفي الانقسام الفلسطيني. ويبدو أن هذا ساهم في رفع التوقعات تجاه الصين، وما يمكن أن تفعله فيما

1 المصدر السابق، وإسلام عيادي، المنظور الصيني للقضية الفلسطينية، مصدر سابق.

يتعلق بتقديم الدعم وتخفيف الحصار المفروض على غزة، أو بذل جهود وساطة بين حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

الثاني: يتمثل في كون الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية على تماس مباشر بالصراع مع المشروع الاستعماري الإسرائيلي، وبالتالي فإن درجة تأثره من تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية، في ظل تمدد المشروع الاستيطاني، أعلى مقارنة بالشباب في قطاع غزة.

التعاون الاقتصادي

يلعب الاقتصاد دورًا مُهمًا في الاستطلاع نظرًا إلى أهميّته على صعيدين: أهميّة الصين كقوّة اقتصاديّة كبرى في العالم؛ وأهميّة الاقتصاد بالنسبة إلى الفلسطينيين، إذ يُعدّ أداة للسيطرة الاستعمارية وتعميق التبعيّة للاقتصاد الإسرائيليّ والمعونات الغربيّة.

أظهرت نتائج استطلاع رأي الشباب التالي[1]:

أولًا: رغبة عالية في تطوير العلاقات الاقتصادية يقابلها حالة من عدم الرضا عن مستواها مقارنة بدول أخرى بنسبة 78%

تشير نتائج استطلاع الرأي إلى أن الشباب الفلسطيني لديه رغبة كبيرة في تطوير التعاون بين الصين وفلسطين في المجال الاقتصادي، ولكن في المقابل تبين أن أغلبية الشباب المستطلعين يرون بأن التعاون الاقتصادي بين الصين وفلسطين دون المستوى المطلوب مقارنة بدول أخرى بنسبة بلغت 78% (61% نعم، و17% إلى حد ما).

تشير الإحصاءات إلى تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين وفلسطين، في مختلف المجالات، مما يؤكد أن رغبة الشباب الفلسطيني الكبيرة في تطوير العلاقات الاقتصادية تستند إلى أساس مادي وواقعي.

وتتعدد أوجه التعاون المشترك بين البلدين وتشمل: التبادل التجاري، والمنح والمساعدات التي تقدمها الصين لدعم مشاريع تنموية، على غرار مشروع محطة الطاقة الشمسية في قرية بني نعيم بقدرة 30 ميغا واط، ومشروع الطرق الرابطة في مدينة رام الله.

وقد ذكر السفير قواه واي، مدير مكتب جمهورية الصين الشعبية لدى دولة فلسطين،

1 انظر: جدول رقم (6)، الملاحق.

في مقالة نشرتها وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، أن عدد المشاريع المدعومة من قبل الصين بلغ أكثر من 40 مشروعًا، إلى جانب تبادل الخبرات والاستثمار في مجال تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية، مثل مشروع المدينة الصناعية في ترقوميا، وتقديم الدعم الفني والتكنولوجي، وبناء القدرات والتدريب، حيث ساعدت في تدريب أكثر من 4500 فلسطيني في كافة المجالات، إضافة إلى تقديم مساعدات مالية ومنح إنسانية عاجلة.[1]

وقد تعزز هذا التعاون من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم، في مختلف المجالات، إذ وقّع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أثناء زيارته إلى الصين في تموز/يوليو 2017، أربع اتفاقيات شملت: التعاون الاقتصادي، والفني، وتطوير الموارد البشرية، والتعاون الثقافي. كما أصبحت اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة، التي تشكلت في تموز/يوليو 2018، منصة جديدة للتعاون الاقتصادي والشراكة في إطار مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، علاوة على توقيع مذكرة تفاهم لإطلاق مفاوضات السوق الحرة بين البلدين، في تشرين الأول/أكتوبر 2018.[2]

وعلى الرغم من ذلك، يشعر غالبية الشباب الفلسطيني بعدم الرضا عن مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين مقارنة بدول أخرى. وهذا يستدعي البحث عن الأسباب ذات الصلة بحجم التبادل التجاري بين الصين وفلسطين، وحجم المنح والمساعدات التي تقدمها الصين، بما في ذلك إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ومقارنتها بدول أخرى:

أ) التبادل التجاري:

يوضح الجدول رقم (8) أن حجم التبادل التجاريّ الصينيّ - الفلسطينيّ قد ارتفع من 121,067 ألف دولار أميركيّ في العام 2008، إلى 447,470 ألف دولار في العام 2019. وهي زيادة كبيرة تقدر بنحو 326,403 ألف دولار.

1 السفير قواه واي، الذكرى الـ 30 لإقامة العلاقات الديبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية ودولة فلسطين، وكالة وفا، 2018/11/20: 3CKHMZH/ly.bit

2 نبذة عن تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، وزارة الخارجية الفلسطينية: bit.ly/3kMtMIR

جدول رقم (8): حجم التبادل التجاري بين الصين وفلسطين (2008- 2019) بالألف دولار

العام	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري	صافي الميزان التجاري
2008 [1]	121,064	47	121,067	-120,970
2009 [2]	157,816	12	157,828	-157,804
2013 [3]	236,601	--	236,601	-236,610
2014 [4]	281,810	44	281,854	-281,766
2015 [5]	368,037	1	368,038	-368,536
2016 [6]	382,679	61	382,740	-382,618
2017 [7]	428,680	19	428,698	-428,661
2018 [8]	424,918	489	425,407	-424,429
2019 [9]	447,273	179	447,470	-447,076

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ولكن السفير فريز مهداوي، سفير فلسطين في بكين، يقدر أن هذه الأرقام غير دقيقة، لأنها تعتمد فقط على بيانات ضريبة المقاصة، وتحدد بموجب الفواتير التي يقدمها التجار لوزارة المالية الفلسطينية، في حين هناك واردات تسجل على أنها واردات إسرائيلية وتدخل إلى مناطق السلطة، إضافة إلى ما يستورده التجار الفلسطينيون من نظرائهم الإسرائيليين من الباطن. وبحسب مهداوي فإن حجم الواردات من الصين تتراوح ما بين 500-700 مليون دولار سنويًا، أما الصادرات الفلسطينية إلى الصين فهي متواضعة جدًا.[10]

1 إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2009: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/مارس 2011، ص 42: bit.ly/3qO3v0H

2 المصدر السابق.

3 إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2014: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/سبتمبر 2015، ص 35: bit.ly/3FxvHsR

4 المصدر السابق.

5 إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2016: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2017، ص 37: bit.ly/3DybWR9

6 المصدر السابق.

7 إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2018: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2019، ص 36: bit.ly/3kObneK

8 المصدر السابق.

9 إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2019: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2020، ص 39: bit.ly/3kIAdwz

10 مقابلة مع السفير فريز مهداوي، سفير دولة فلسطين لدى الصين، 2021/10/25.

يظهر الجدول رقم (8) وجود فجوة كبيرة في صافي الميزان التجاري لصالح الصين، إذ بلغت نسبة العجز التجاري -120,970 ألف دولار في العام 2008، وارتفعت إلى – 447,76 ألف دولار في العام 2019. وقد ذكر السفير قواه واي، خلال مشاركته في ورشة نظمها مركز مسارات عبر تقنية زووم، بتاريخ 21 حزيران/يونيو 2021، أن الصين تعمل على تقليص العجز في الميزان التجاري من خلال تقديم المساعدات المالية، وتقديم الدعم للمشاريع التنموية في فلسطين.

يتضح عند مقارنة حجم التبادل التجاري بين فلسطين والصين بدول أخرى، مثل إسرائيل وتركيا، وجود فجوة كبيرة أيضًا، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين السلطة وإسرائيل 3,294,252 ألف دولار، في العام 2008، وارتفع إلى 4,533,785 ألف دولار في العام 2019.

يعكس حجم التبادل الكبير بين فلسطين وإسرائيل أثر علاقات الهيمنة والتبعية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. ولكن هذا الأمر لا ينطبق على التبادل التجاري بين فلسطين وتركيا، الذي شهد ارتفاعًا كبيرًا، من 66,417 ألف دولار إلى 679,773 ألف دولار خلال نفس الأعوام.

وقد أكد السفير مهداوي، خلال مشاركته في ورشة مركزة نظمها مركز مسارات لنقاش نتائج الدراسة عبر تقنية زووم، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وجود مشكلة فيما يتعلق بحجم الصادرات الفلسطينية للصين، وأن أحد أسباب هذه المشكلة أن المنتجين الفلسطينيين هم منتجون صغار، ويواجهون صعوبات في تصدير منتجاتهم في ظل غياب اتحادات أو شركات تتولى عملية التصدير. وكشف عن خطوات متخذة لمعالجة المشكلة، ولكن تفشي وباء كورونا أعاق الكثير من المشاريع.

وأضاف بأن المباحثات بين الجانبين حول توقيع اتفاقية تجارة حرة وصلت إلى المرحلة الثالثة، وأن هذا الأمر إلى جانب إنشاء وكالة صينية للتعاون والتنمية سيساهم في تطوير العلاقات التجارية بين البلدين.[1]

ومن جهة أخرى، وصل حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل إلى 1.07 مليار دولار في العام 2001، وارتفع إلى 11.6 مليار دولار في العام 2018.[2]

وربما تفسر هذه الفجوة الكبيرة في حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل، مقارنة بحجم تبادلاتها مع فلسطين، أسباب عدم الرضا لدى الشباب الفلسطيني عن مستوى

1 مداخلة السفير فريز مهداوي، سفير دولة فلسطين لدى الصين، خلال ورشة عمل نظمها مركز مسارات عبر تقنية زووم لنقاش نتائج الدراسة، 2021/11/29.

2 China Rallies Support for Four-point Israeli-Palestinian Peace Plan, Haaretz, 12018/8/: bit.ly/30FdQkA

التعاون الاقتصادي بين الصين وفلسطين، مقارنة بدول أخرى، ورغبتهم القوية في تطويره.

يشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل يمثل حوالي 4.3% فقط من حجم تجارتها مع الدول العربية، التي قفزت من 36.7 مليار دولار في العام 2004 إلى نحو 266.4 مليار دولار في العام 2019، بزيادة قدرها 9% على أساس سنوي.[1]

وبحسب تشيان كه مينج، نائب وزير التجارة الصيني، بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول العربية نحو 20.1 مليار دولار في العام 2020، بينما وصل حجم الاستثمارات العربية في الصين إلى حوالي 4.8 مليار دولار في العام نفسه.[2]

وتستورد الصين حوالي نصف احتياجاتها من النفط من الدول العربية، وتعدّ الدول العربية شريكًا رئيسيًا في مشروع «الحزام والطريق»، ما يكسبها أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة.

ب. المنح والمساعدات الصينية

قال السفير الصيني قواه واي إن عدد المشاريع المدعومة من الصين بلغ أكثر من 40 مشروعًا، في العام 2018، وقدمت الصين مساعدات إلى الجانب الفلسطيني بلا مقابل بقيمة 100 مليون رنمينبي، إضافة إلى منح إنسانية عاجلة بقيمة مليون دولار أميركي.[3]

وأوضح، في تموز/يوليو 2019، أن قيمة المنحة الصينية المقدمة إلى فلسطين تبلغ 70 مليون دولار، وهي منحة متراكمة منذ سنوات، خُصص منها 50 مليون دولار أميركي أو أكثر قليلًا لصالح مشروع الطاقة في بني نعيم، فيما لا يزال متوفرًا من المنحة ما بين 15-20 مليون دولار، ويتطلع إلى التعاون مع الحكومة الفلسطينية من أجل صرفها في أوجه تتفق ورؤية الحكومة.[4]

كما وقع أمجد غانم، مدير عام مجلس الوزراء الفلسطيني، مع السفير قواه واي، في 29 أيلول/سبتمبر 2019، اتفاقية لتنفيذ مشاريع بقيمة 15 مليون دولار، تشمل العديد من المبادرات

1 محسن صالح، هل تطور الصين سياساتها الخارجية تجاه فلسطين والمنطقة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/11/27: bit.ly/31yQDkR

2 حجم التجارة بين الصين والدول العربية يبلغ 239.8 مليار دولار في العام 2020، وكالة شينخوا، 2021/7/12: bit.ly/3EGNSMr

3 السفير قواه واي، الذكرى الـ 30 لإقامة العلاقات الديبلوماسية، مصدر سابق.

4 أمين عام مجلس الوزراء: تدفق المشاريع والمنح الخارجية يساعدنا في الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، مجلس الوزراء الفلسطيني، 2021/7/25: cutt.ly/LTLa7mC

والمشاريع في مختلف المجالات: العلمية، والريادة والشباب، ودعم النساء والأطفال، والمجال الإغاثي في المناطق المهمشة، والتعليم، والتعليم التقني، وتدريب الكوادر الحكومية.[1]

أما فيما يتعلق بتمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فقدمت حكومة الصين تبرعًا مقداره 300,000 دولار للوكالة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ويمثل هذا التبرع زيادة بنسبة 50% عن التبرع السنوي الذي تقدمه الصين للموازنة البرامجية للوكالة.[2]

وتبرعت الصين للأونروا بمبلغ 2,350,000 دولار في العام 2018.[3] فيما قدمت الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي، في آب/أغسطس 2020، تبرعًا للأونروا مؤلفًا من معدات للوقاية من وباء كورونا[4]، إضافة إلى تقديم الحكومة الصينية تبرعًا بقيمة مليون دولار لدعم المعونة الغذائية في غزة، في تموز/يوليو 2021.[5]

بحسب المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية الموجهة إلى فلسطين 35.4 مليار دولار، منذ تأسيس السلطة في العام 1994 وحتى نهاية العام 2017، بالإضافة إلى 1.06 مليار دولار على شكل قروض. كما بلغ حجم المنح المقدمة إلى الموازنة العامة للسلطة 13.56 مليار دولار، وتمثل الحصة الأكبر بنسبة 37.2%.[6]

وكانت المساهمة الأكبر في تقديم المساعدات (حتى 2019 بيانات مكتملة، والعام 2020 غير مكتملة) للاتحاد الأوروبي بقيمة 7,654,030,000 دولار بنسبة 19.0% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية، تليه الولايات المتحدة بمبلغ 5,746,701,000 دولار، بنسبة 14.3%.

تشير بيانات بكدار إلى أن أكثر من 70% من إجمالي الدعم جاء من عشر دول وجهات دولية رئيسية، ولكن الصين ليست من بينها، إذ جاء تصنيفها ضمن الفئة التي تبرعت بأكثر من 20 مليون دولار وأقل من 50 مليون دولار خلال نفس المدة.

1 اتفاقية مع الحكومة الصينية بقيمة 15 مليون دولار لتنفيذ مشاريع، أخبار المال والأعمال، 2019/8/29: bit.ly/3x5gjAL

2 الصين تتبرع بمبلغ 300 ألف دولار للأونروا دعمًا لبرامج التنمية البشرية للاجئي فلسطين، الأونروا، 2016/11/24: bit.ly/3b4OApB

3 2018 Pledges to UNRWA's Programmes (Cash and In-kind) - Overall Donor Ranking as 31 December 2018: bit.ly/3kO73fj

4 حكومة جمهورية الصين الشعبية تقدم مستلزمات خاصة بكوفيد19- إلى جانب 50,000 رزمة صحية لمساعدة الأونروا على حماية لاجئي فلسطين، موقع الأونروا، 2021/8/26: bit.ly/2Zhhq43

5 الصين تتبرع بمبلغ مليون دولار لدعم معونة الأونروا الغذائية في غزة، موقع الأونروا، 2019/7/31: bit.ly/3CulwTV

6 إدارة المساعدات الخارجية في فلسطين، بوابة اقتصاد فلسطين: bit.ly/3kMLOuD

يقدر إجمالي المنح والمساعدات التي قدمت إلى الأونروا، خلال المدة (1994-2017)، بحوالي 16.5 مليار دولار، ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ 4.47 مليار دولار بنسبة 27.06%، والاتحاد الأوروبي بمبلغ 2.96 مليار دولار، بنسبة 17.95%، وتليه المملكة المتحدة بمبلغ 1.03 مليار، والسويد بمبلغ 0.89 مليار، بينما لم تذكر الصين ضمن الدول العشر الأولى الداعمة للأونروا.[1]

احتلت الصين المرتبة 36 في قائمة الدول والجهات المانحة للأونروا، في العام 2018، بمبلغ 2,350,000 دولار. وبمقارنة حجم التمويل الصيني للأونروا بالتمويل الأميركي لنفس العام (60,429,288)، والاتحاد الأوروبي (178,989,326)، ودول مثل ألمانيا (177,439,447)، واليابان (44,999,224)، أو السويد (64,999,771)، يتضح أيضًا وجود فجوة كبيرة[2]، علمًا أن الصين تمثل ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بناتج محلي إجمالي 14.72 تريليون دولار في العام 2020، بعد بالولايات المتحدة التي وصل بلغ إجمالي ناتجها المحلي 20.94 تريليون دولار، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي 15.27 تريليون دولار، وألمانيا 3.84 تريليون دولار، في نفس العام، بحسب معطيات البنك الدولي.[3]

كما سجلت الصين أعلى معدل نمو اقتصادي في العالم، وبلغت 6.9% في العام 2017، و5.9% في العام 2019، وحققت أدنى نسبة في العام 2020 حوالي 2.3% بسبب تداعيات كورونا.[4]

وبهذا الصدد، قال السفير قواه واي، خلال مشاركته في ورشة مركزة نظمها مركز مسارات عبر تقنية زووم لنقاش نتائج الدراسة، بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، إن حجم المساعدات الصينية لفلسطين أكبر بكثير مما ذكر، وأضاف أنه بحث مع أمجد غانم، أمين عام مجلس الوزراء، خلال لقائهما في نيسان/أبريل 2021، أسباب عدم استخدام مساعدات صينية متراكمة تصل إلى 500 مليون دولار، ومن ضمنها مشروع بني نعيم للطاقة الشمسية الذي ستصل تكلفته الإجمالية إلى نحو 300 مليون دولار في حال نُفِذ بشكل كامل.[5]

وأوضح أن السبب الرئيسي لذلك هو أن سياسات المساعدات الخارجية الصينية تغيرت منذ العام 2010، وأصبحت مشروطة بأن توجه إلى مشروعات معينة، إضافة إلى تفشي

1 المصدر السابق.

2 2018 Pledges to UNRWA's Programmes, ibid.

3 البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأميركي): bit.ly/3qWjsSe

4 المصدر السابق.

5 مداخلة السفير الصيني، قواه واي، خلال ورشة عمل نظمها مركز مسارات عبر تقنية زووم لنقاش نتائج الدراسة، 2021/11/29.

وباء كورونا، وتغير البيئة الإقليمية والدولية منذ عهد إدارة ترامب، وحكومة نتنياهو، إذ انعكست الأجواء المتشنجة على التعاون الثنائي، وبخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري، والاستثمارات والمشاريع العملاقة، والمساعدات.[1]

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن ثمة أسباب قوية تدعم اعتقاد الشباب بأن التعاون الاقتصادي بين البلدين أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول أخرى. ويصاحب هذا الاعتقاد رغبة قوية لديهم في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وزيادة حجم المساعدات الصينية لفلسطين، خاصة في ظل تدهور الوضع المالي للسلطة وتفاقم عجز موازنتها العامة، نتيجة تراجع المنح والمساعدات الخارجية وارتباطها بأجندات سياسية لدى الدول الغربية.

تراجع حجم المساعدات والمنح الخارجية للسلطة من 1322 مليون دولار، في العام 2007، إلى 665 مليون دولار، في العام 2008. وتراجع حجم الدعم الأوروبي، الذي كان يمثل أكثر من ثُلث المساعدات المقدمة إلى الميزانية العامة للسلطة بمتوسط 300 مليون دولار سنويًا، خلال السنوات 2012- 2014، ليصل إلى 194 مليون دولار في المتوسط.[2]

وأقرت الحكومة الفلسطينية موازنة العام 2021 بعجز يقدر بنحو مليار دولار، قبل المساعدات الخارجية، التي تم تقديرها بحوالي 683 مليون دولار، أي أن العجز المتوقع بعد المساعدات يقدر بنحو مليار و57 مليون دولار.[3]

وقال شكري بشارة، وزير المالية الفلسطيني، في كلمته خلال اجتماع لجنة تنسيق المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، في 6 تموز/يوليو 2021، إن عجز موازنة الحكومة بلغ 470 مليون دولار، في النصف الأول من العام 2021، وإن المساعدات التي تلقتها الخزينة الفلسطينية، حتى نهاية حزيران/يونيو 2021 بلغت 30 مليون دولار فقط، أي أقل بنسبة 90% من توقعات الحكومة (210 مليون دولار). وأضاف بأن مديونية الحكومة للبنوك تقدر بحوالي 2.3 مليار دولار، مقارنة بـ 1.4 مليار دولار في العام 2019.[4]

وساهم ذلك في تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للشباب، إذ أظهر بيان أصدره الجهاز المركزي للإحصاء، في 11 آب/أغسطس 2021، أن معدلات البطالة بين الإناث بلغت

1 المصدر السابق.

2 مازن العجلة، المساعدات الدولية والعربية .. إلى أين؟، مركز الأبحاث، 2018: bit.ly/3DvnDrI

3 كلمة رئيس الوزراء محمد اشتية بمستهل جلسة مجلس الوزراء، الحساب الرسمي لمحمد اشتية على الفيسبوك، 2021/3/29: bit.ly/3DyG4Ly

4 الضفّة: نصف مليار دولار عجز موازنة النصف الأول من 2021، عرب 48، 2021/7/6: bit.ly/3Dy4N2j

64%، والذكور 33%. ووصلت نسبة البطالة بين الشباب في القطاع إلى 67% مقارنة بـ 24% بالضفة.[1]

ثانيًا: اتجاه سلبي قوي تجاه تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل بنسبة 72%

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن 72% من الشباب الفلسطيني المستطلع (50% موافق و22% موافق إلى حد ما) يرى أن استمرار تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل كدولة احتلال سيكون على حساب التعاون الاقتصادي بين الصين وفلسطين في إطار مبادرة «الحزام والطريق». ويقول 78% منهم إنهم يرغبون أو يرغبون إلى حد ما في اعتماد الصين سياسة داعمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني للتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

بدأت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل في العام 1979، من خلال رجال أعمال، ونتج عنها عملية تبادل تجاري بلغ حجمها أكثر من مليار دولار، وحصلت الصين من خلالها على تكنولوجيا عسكرية متقدمة من إسرائيل. ولكن العلاقات الاقتصادية شهدت تناميًا مضطردًا بعد إقامة علاقات ديبلوماسية كاملة بين الطرفين في العام 1992.[2]

تظهر قاعدة بيانات Economics Trading التابعة للأمم المتحدة[3] أن حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل بلغ 1.07 مليار دولار أميركي في العام 2001، وارتفع إلى 8.4 مليار دولار في العام 2011، و15.3 مليار دولار في العام 2018، وتراجع إلى 12.1 مليار دولار في العام 2020. وبلغ حجم واردات إسرائيل من الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات من الصين، في العام 2020، نحو 1.17 مليار دولار، ومن الأسلحة والمفاعلات النووية 1.01 مليار دولار، بينما بلغ حجم صادراتها 2.17 مليار دولار، و177.97 مليون دولار خلال نفس العام على التوالي.

يوضح الجدول رقم (9)، أن الصين أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل بعد الولايات المتحدة، وثالث أكبر وجهة للصادرات الإسرائيلية، بعد واشنطن ولندن بقيمة 4.8 مليار دولار في العام 2018، و4.3 مليار دولار في العام 2020، في حين يأتي الاستيراد الإسرائيلي من بكين في المرتبة الثانية بعد واشنطن بقيمة 10.5 مليار، و7.8 مليار دولار تقريبًا في نفس العامين.

1 الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، مصدر سابق.
2 أحمد جميل عزم، الصين وفلسطين وإسرائيل، مصدر سابق.
3 Israel exports to China, Trading economics: bit.ly/30S7IW3
Israel imports from China, Trading economics: bit.ly/3DTjuhy

جدول رقم (9): حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والصين بالمليار دولار

السنة	واردات إسرائيل	صادرات إسرائيل	صافي الميزان التجاري	إجمالي التبادل التجاري
2011	5.6	2.7	3 -	8.4
2018	10.5	4.8	3.3-	15.3
2020	7.8	4.3	3.5-	12.1

المصدر: قاعدة بيانات Economics Trading التابعة للأمم المتحدة

نمت الاستثمارات الصينية في قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي من صفر إلى حوالي 15 مليار دولار، في العام 2011.[1] وفي العام 2014، اشترى الصينيون 65% من أسهم شركة «تنوفا»، التي كانت تسيطر على نحو 70% من منتوجات الألبان الإسرائيلية. وفي أوج الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، في العام 2019، أُبرِمت سلسلة صفقات كبيرة اشترت بموجبها الصين حصصًا كبيرة في استثمارات وشركات إسرائيلية، من بينها استثمارات في مجالات ذات أهمية استخبارية، مثل شركة بيركبتو العاملة في مجال الطيارات المسيرة (الدرون)، إضافة إلى مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية وتطوير الموانئ، مثل ميناء حيفا.[2]

وقد أثار تنامي التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين إسرائيل والصين مخاوف الإدارة الأميركية، التي سبق أن تدخلت مرتين على الأقل لمنع صفقات سلاح إسرائيلية للصين. كما عبرت واشنطن عن قلقها من «التوغل الصيني في المرافق الاقتصادية الإسرائيلية»، وخاصة في مجالي التكنولوجيا العالية ومشاريع البنية التحتية، وحذرت من عواقب تعزيز مشاريع الصين في البنية التحتية بميناء حيفا[3]، في حين تجد إسرائيل في الحرب التجارية بين واشنطن وبكين فرصة لتعزيز علاقاتها الاقتصادية بالصين.

ولعل ما يثير القلق لدى الفلسطينيين من تنامي العلاقات والمصالح الاقتصادية بين إسرائيل والصين، أن جهود الصين من أجل التوصل إلى تسوية سلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لا تنفصل عن تصورات اقتصادية أوسع تقوم على شراكة ثلاثية مع الطرفين. وهذا ما عبر عنه ليو جيي، السفير الصيني في الأمم المتحدة، بقوله: الصين ترى الفلسطينيين والإسرائيليين «شركاء مهمين» في مبادرة «الحزام والطريق»، وأن بلاده

1 Pevzner, Alexender B., A New Era for Israel- China Relations, Jerusalem Post, 232018/1/: bit.ly/3Fj3OEG

2 Barak, Dorian and Yuelin Dang, Israel navigates US-China trade tensions, Asia Times, 292019/6/: bit.ly/3CqJXl1

3 رسالة بيرنز لبينيت: قلق أميركي من نشاط الصين في إسرائيل، عرب 48، 2021/8/19: bit.ly/3qMe4Bl

تحاول أن تكون المساعدات الصينية للفلسطينيين ضمن تصور يأتي عبر تنسيق ثلاثي، إسرائيلي- فلسطيني- صيني، ولكن هذا متعذر منذ العام 2009.[1]

لا يرى الفلسطينيون أن من مصلحتهم بناء شراكة اقتصادية في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، تكون إسرائيل طرفًا فيها، لأن هذا يتعارض مع توجهات القيادة الفلسطينية للانفكاك الاقتصادي مع إسرائيل، بناء على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الأخيرة المنعقدة في العام 2018، التي أكدت «التخلص من علاقات التبعية التي كرسها بروتوكول باريس الاقتصادي»[2]، الذي يتيح لإسرائيل السيطرة على الموارد الفلسطينية، والتحكم في أموال المقاصة الفلسطينية، التي تمثل نحو 56% من إيرادات السلطة، و14% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني[3]، واستخدامها كوسيلة ابتزاز للقيادة الفلسطينية.

ووفقًا لوزير المالية الفلسطيني، بلغ حجم الاستقطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، خلال الأعوام الـ 14 الماضية، نحو 10 مليار دولار. وتمثل الضرائب على الوقود الإسرائيلي حوالي 40% من إيرادات المقاصة، في حين توفر تسوية الملفات المالية العالقة مع إسرائيل إيرادات إضافية للسلطة بمقدار 500 مليون دولار سنويًا.[4]

وفي هذا السياق، أشار تقرير صادر عن البنك الدولي، في العام 2013، بعنوان «المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني»، إلى أن الفلسطينيين يستطيعون زيادة الناتج المحلي بـ 3.4 مليار دولار سنويًا في حال فتح أمامهم المجال لاستخدام مصادرهم في المنطقة (ج).[5]

ومن جهة أخرى، فإن العلاقات القائمة على التبعية الاقتصادية والمالية والسيطرة شبه التامة للموارد والمنتجات الإسرائيلية على السوق الفلسطيني، تضعف فعالية الدعم الدولي المقدم إلى السلطة، وتسمح بتسرب جزء كبير منه إلى الاقتصاد الإسرائيلي.[6] ويرجع السبب إلى أن تمويل معظم الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني يتم عن طريق الدعم الدولي بنسبة تصل إلى حوالي 78%، وتغطي 18% على الأقل من تكاليف استمرار الاحتلال الإسرائيلي.[7]

---

1 China Rallies Support for Four-point Israeli-Palestinian Peace Plan, ibid.

2 قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة والعشرون (دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية) (2018)، وكالة وفا: bit.ly/35vE8UQ

3 رجا الخالدي (محرر)، المراقب الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2020: bit.ly/34daPWr

4 هل تحتاج فلسطين مساعدات مالية دولية؟، مصدر سابق.

5 المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد ماس، العدد 34، تشرين الثاني 2013، ص 4-5.

6 للمزيد، انظر: نواف أبو شمالة، انعكاسات التمويل الإنمائي الدولي على اقتصاد الدول المتلقية، دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني، المعهد العربي للتخطيط، 2013.

7 Shir Hever, How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy? Aid Watch, Sep 2015, p 11.

بناء على ما سبق، يمكن فهم أسباب عدم تفضيل أكثرية الشباب الفلسطيني إقامة علاقات شراكة اقتصادية مع إسرائيل في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، لأنها تساهم في تكريس علاقات التبعية للاحتلال الإسرائيلي، لذلك فإنهم يرغبون في اعتماد الصين سياسات داعمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، باعتبار ذلك يشكل مدخلًا أساسيًا للتخلص الكامل من الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثًا: 69% من الشباب يرغبون في أن تتبنى السلطة نموذجًا اقتصاديًا مشابهًا للنموذج الصيني

كشفت نتائج الاستطلاع أن (69%) من الشباب الفلسطيني يرغبون أو يرغبون إلى حد ما في تبني السلطة الفلسطينية نظامًا اقتصاديًا مشابهًا للنظام الاقتصادي الصيني.

يشير ذلك إلى أن الشباب الفلسطيني يتبنى اتجاهًا إيجابيًا عاليًا تجاه التجربة التنموية الصينية الرائدة، التي نقلت الصين من دولة نامية إلى دولة عظمى، سياسيًا واقتصاديًا، تحقق أعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم، وتتقدم بثبات لتصبح القوة الاقتصادية الأولى عالميًا بحلول العام 2025، كما تشير التوقعات في حال استمرار معدلات النمو الكبيرة لاقتصادها.

ومن زاوية أخرى، تعكس نتائج الاستطلاع تبني الشباب الفلسطيني اتجاهًا سلبيًا قويًا تجاه النظام الاقتصادي المشوه والتابع الذي أقامته السلطة، ورغبتهم في تجربة نموذج اقتصادي بديل ومشابه للنموذج الصيني، الذي يزاوج بين الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق، لاعتقادهم بأن النموذج البديل ربما يوفر فرصًا أفضل لتنمية اقتصاد وطني مستقل، والتخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والتمويل الخارجي المشروط سياسيًا، إلى جانب تبني سياسات وبرامج اجتماعية من شأنها تحسين الظروف الاجتماعية للشباب، وتوسيع الفرص الاقتصادية المتاحة أمامهم.

رابعًا: تباين بين الشباب حول أولويات الدعم الصيني[1]

أظهرت النتائج وجود تباين في استجابات الشباب الفلسطينيّ حول أولويات توزيع الدعم الاقتصاديّ الصينيّ على القطاعات المختلفة، بناء على متغير مكان السكن (الضفة الغربية، قطاع غزة)، وذلك على ما يبدو بسبب التباين في الظروف التي خلقتها إسرائيل ما بين الضفّة والقطاع، وما ترتب عليه من تباين في الأولويات.

1 انظر: جدول رقم (7)، الملاحق.

تبين أن 29% من الشباب في الضفّة يفضلون توجيه المساعدات الصينية لدعم وتطوير البُنى التحتيّة والمشاريع التنمويّة، مع التشديد على خصوصيّة دعم مناطق (ج) المُهدّدة بالمُصادرة والاستيطان، مقابل 9% فقط من القطاع. وتبدو هذه النتيجة منطقية، لكون التحدي المباشر للفلسطينيين في الضفة يتمثل في مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، وخاصة المناطق المصنفة (ج) التي تبلغ مساحتها أكثر من 61% من مساحة الضفة.

وفي المقابل، يعتقد 20% من المستطلعين أن الدعم يجب أن يوجه لدعم موازنة السُلطة، بواقع متساوٍ تقريبًا ما بين الضفّة والقطاع (20% و21% على التوالي).

وتبدو هذه النتيجة منطقية في ظل العجز الخطير في الميزانية العامة للسلطة، التي قدرت بنحو 1.7 مليار دولار في ميزانية 2021، وانعكاس ذلك على أوضاع الشباب، الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الشباب في قطاع غزة المحاصر، الذين تضرروا جراء تراجع إنفاق الحكومة على القطاع خلال السنوات الماضية.

تتوزّع بقية أولويات الشباب، بنسب أقل، على المجالات الأخرى، إذ يرى 16% أن الدعم يجب أن يوجه إلى كافة القطاعات الاقتصاديّة بلا استثناء، و15% يفضلون تخصيص جزء من الدعم الصينيّ للقطاعات الإنتاجيّة المحلية، الصناعية والزراعيّة ذات الوجهة التصديريّة بالتوازي. كما يرغب 14% في أن تكون الزيادة على شكل استثمارات صينيّة في القطاعات الإنتاجيّة الفلسطينيّة، ونسبة 8% فقط للقطاع الخاص و6% للاقتصاد الرقميّ.

يعكس التباين الشديد لأولويات الشباب الفلسطيني اختلاف الظروف والتحديات التي يواجهونها، بسبب السياسات الإسرائيلية التي تقوم على عزل التجمعات الفلسطينية ومنع التواصل فيما بينها. وربما تعبّر أيضًا عن سوء تقدير الشباب لأهمية بعض المتغيرات لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة رقمنة الاقتصاد، ورفع إنتاجية القطاعين الزراعي والصناعي.

التعاون في المجال الصحي

تزايدت أهمية التعاون الدولي في المجال الصحي بعد انتشار وباء كورونا، الذي أدى إلى وفاة أكثر 5 ملايين شخص حول العالم. وفي هذا الإطار قدمت الصين نموذجًا مميزًا للعالم، سواء على صعيد سرعة احتوائها للوباء، أو في مجال تقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدات لأكثر من 130 دولة حول العالم، وتضمن ذلك تبادل الخبرات، والبعثات الطبية، وتصدير الكمامات وأجهزة التنفس، وغيرها من المستلزمات، إلى جانب تقديم الدعم المادي والفني وتبادل الخبرات مع منظمة الصحة العالمية، إذ تبرعت الصين بمبلغ

50 مليون دولار للمنظمة، في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020.[1] وتعهد الرئيس الصيني، في أيلول/سبتمبر 2020، بتقديم 50 مليون دولار إضافية لدعم جهود منظمة الصحة.[2]

أما فيما يتعلق بالتعاون بين الصين وفلسطين، فقد تعددت أشكال الدعم الصيني، وتضمنت تبادل الخبرات وتقديم الدعم الفني والمساعدات الطبية لتعزيز قدرة وزارة الصحة الفلسطينية على مواجهة وباء كورونا، وتمثل ذلك في عقد لقاءات عبر الإنترنت بين خبراء صينيين وفلسطينيين بحضور وزارة الصحة، وإرسال وفد طبي صيني، في حزيران/يونيو 2020، يضم خبراء في أمراض الجهاز التنفسي، والمناعة، والأمراض المعدية.

وقد أعلن السفير الصيني قواه واي، خلال ورشة رقمية نظمها مركز مسارات، في 14 نيسان/أبريل 2020، عن وصول الدفعة الأولى من المساعدات الطبية، التي تشمل أنابيب اختبار، ومستلزمات طبية للوقاية من كورونا، وتلاها دفعة ثانية في غضون أيام عدة.[3] كما تسلمت وزارة الصحة، في آذار/مارس 2021، 100 ألف جرعة من لقاح «سينوفارم» بدعم من الصين.[4]

ووقع وزير المالية الفلسطيني، في حزيران/يونيو 2021، مع السفير الصيني قواه واي، منحة طارئة بقيمة مليون دولار أميركي، لشراء لقاحات ضد فيروس «كورونا»؛ ومن المتوقع أن تؤمن حوالي 100,000 جرعة إضافية من اللقاحات للضفة والقطاع.[5]

كما تسلمت وزارة الصحة الفلسطينية، بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2021 دفعة جديدة من الأجهزة الطبية ومواد الفحص المخبري المقدمة من الصين، وشملت المساعدات 20 جهاز تنفس اصطناعي ومواد فحص مخبري خاص بفيروس كورونا.[6]

وقال السفير قواه واي، خلال مشاركته في الورشة المركزة التي نظمها مركز مسارات لنقاش نتائج الدراسة، إن الصين تبرعت بمليون ونصف المليون جرعة من لقاح سينافورم، وأرسلت إلى اللاجئين الفلسطينيين في الخارج، بناء على طلب الرئيس محمود عباس.

1 الصين تتبرع بـ 30 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا، وكالة وفا، 2020/4/23: bit.ly/3cHWgiz

2 الرئيس الصيني يحذر من «تسييس» جائحة كورونا ويدعو لاتباع إرشادات العلم، أخبار الأمم المتحدة، 2020/9/22: bit.ly/3FGfW2E

3 السفير الصيني يستعرض تجربة بكين في مواجهة كورونا ويعلن بدء وصول المساعدات الصينية لفلسطين، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2020/4/14: bit.ly/3HLGQIt

4 الصحة تتسلم 100 ألف جرعة من لقاح «سينوفارم» بدعم من الصين، وكالة وفا، 2021/3/29: bit.ly/3DPiISK

5 بشارة: منحة طارئة من الصين بقيمة مليون دولار لشراء طعومات ضد كورونا، وكالة وفا، 2021/6/10: bit.ly/3DQ1pB4

6 الصحة تتسلم أجهزة طبية ومواد فحص مخبري مقدمة من الصين، وكالة وفا، 2021/6/24: bit.ly/3nLEi4N

تظهر نتائج الاستطلاع استجابات الشباب الفلسطيني تجاه التعاون بين الصين وفلسطين في المجال الصحي، على النحو الآتي[1]:

أولًا: 64% من الشباب يرون أن التعاون في المجال الصحي بين جيد ومتوسط

يظهر الشكل رقم (1) أن 32% من الشباب الفلسطيني يرون أن التعاون الصحي بين الصين وفلسطين جيد، بينما 32% يقيمونه بالمتوسط، ويصفه 28% بالسيئ. ترتفع نسبة الذين يصفونه بالجيد بين الشباب في الضفة لتصل إلى 38% مقارنة بالقطاع، حيث يصفه بالجيد 24% فقط.

شكل رقم (1) : درجة رضا الشباب عن التعاون الصحي بين الصين وفلسطين

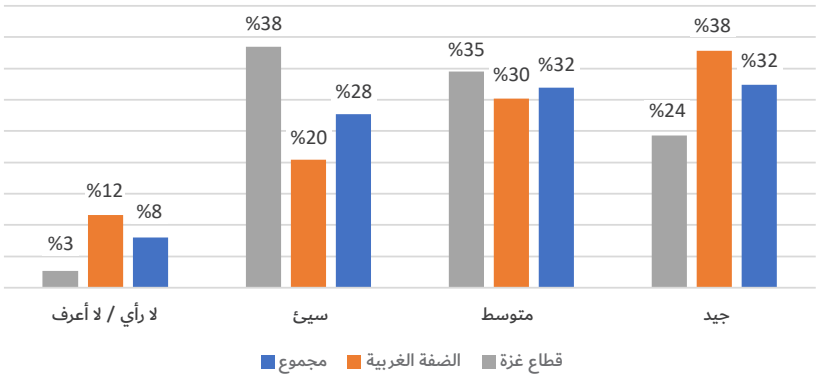

ويوضح الشكل رقم (2) أن 28% من الشباب يرون أن الدعم الصيني للقطاع الصحي ساهم في تطويره بشكل ملموس، و37% يرون ذلك إلى حد ما، في حين يعارض ذلك 29% من المستطلعين. وترتفع نسبة المعارضين من القطاع لتصل إلى 37% مقارنة بنسبة 24% في الضفة.

1 انظر: جدول رقم (10)، الملاحق.

شكل رقم (2) : مساهمة الدعم الصيني في تطوير القطاع الصحي الفلسطيني من وجهة نظر الشباب

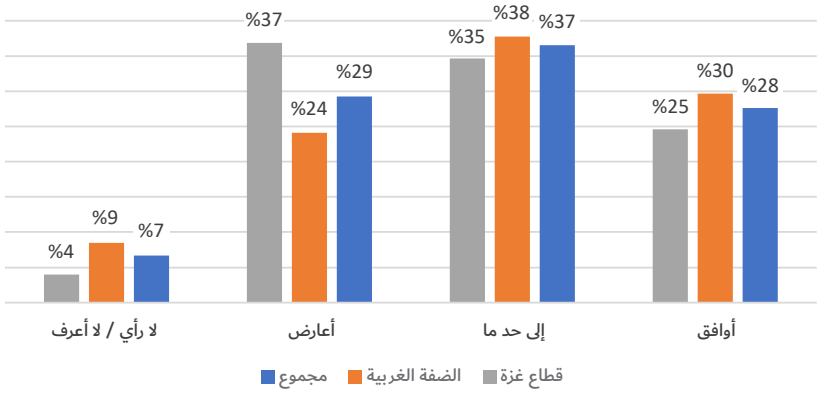

تعكس استجابات الشباب واقع النظام الصحي، إذ كشف تفشي وباء كورونا ضعف وهشاشة بنيته التحتية، ومحدودية الموارد المتاحة له، والنقص الخطير في الإمكانات والكوادر المتخصصة، ويظهر ذلك من خلال العديد من المؤشرات:

- بلغت موازنة وزارة الصحة الفلسطينية، للعام 2020، نحو 11% فقط من الموازنة العامة للحكومة[1]، وارتفعت بصورة طفيفة (12%) في العام 2021، مقارنة بنسبة 21% و20% لموازنة وزارة الداخلية والأمن الوطني على التوالي.[2]

- تحتل فلسطين مرتبة متدنية عالميًا بسبب تدني وثبات معدل الإنفاق على القطاع الصحي، وعدم مراعاة الزيادة السكانية الطبيعية وحاجة النظام الصحي إلى التطور، إذ يبلغ معدل الإنفاق العالمي على قطاع الصحة 21.1%، ويرتفع لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 24.52%.[3]

- ارتفعت مساهمة التمويل الحكومي لموازنة وزارة الصحة، من 66% في العام 2016 إلى 72% في العام 2017، مقابل تراجع التمويل من مصادر خارجية من 27% إلى 18%.[4]

1 التقرير الصحي السنوي- فلسطين 2020، وزارة الصحة الفلسطينية، أيار/مايو 2021: bit.ly/3nISnQB
2 النشرة الاقتصادية الفلسطينية، معهد ماس، أيار/مايو 2021: bit.ly/3DQGEVJ
3 بلال فلاح وجهاد مشعل ووفاء بيطاوي، تقييم القطاع الصحي الفلسطيني: دراسة تحليلية على المستوى الكلي، معهد ماس، 2020: bit.ly/3CLRfjt
4 المصدر السابق.

- استحوذت الأجور والرواتب على نسبة 40% من موازنة العام 2020، والموازنة التشغيلية على 54%، بينما حصلت الموازنة الرأسمالية على 1.5%، والموازنة التطويرية 4.0% فقط من إجمالي الموازنة.[1]

- بلغ حجم الإنفاق التطويري لوزارة الصحة 65 مليون شيقل، في العام 2020، وتمثل 6% من فقط إجمالي النفقات التطويرية في الموازنة العامة للحكومة، مقارنة بنسبة 12% لوزارة الداخلية.[2]

- بلغ حجم الإنفاق على التحويلات الخارجية 39.4% من إجمالي نفقات الوزارة في العام 2020.[3] وتشير التقديرات إلى أن عدد التحويلات الخارجية سيرتفع، بين 2018- 2028، من 125 ألفًا إلى 403 آلاف، بتكلفة تتراوح بين 1,075 مليون شيقل إلى 3,468 مليون شيقل، في حال عدم وجود تدخل حكومي للحد منها.[4]

- تبين أن وزارة الصحة تعاني نقصًا خطيرًا في التخصصات الدقيقة: الأورام 0.4%، الكلى والمسالك البولية 3%، أمراض القلب 1.9%، أمراض الدم 0.4%، جراحة الأعصاب 1.5%، طب إشعاعي 2.9%، العيون 1.9%.[5]وهي التخصصات الأكثر تحويلًا للخارج، وتشكل السبب الرئيس لارتفاع حجم التحويلات إلى الخارج، إلى جانب ضعف مهارات الأطباء والعاملين في القطاع الصحي، نتيجة لعدم الاهتمام بالدورات التدريبية، العلمية والعملية، والنقص الشديد في المعدات والأجهزة الطبية.[6]

- يصل معدل الإشغال للأسرة في المستشفيات إلى 101.5% في الضفة و95% في القطاع، ما يحد من القدرة الاستيعابية للمستشفيات، أو القدرة على تقديم الخدمة بكفاءة للمرضى.

- تساهم القيود الإسرائيلية على إدخال المعدات والأجهزة الطبية، ونقص الكوادر الطبية المدربة على تشغيل الأجهزة الحديثة، في تعميق مشكلات القطاع الصحي.[7]

1 التقرير الصحي السنوي- فلسطين 2020، مصدر سابق.
2 تقرير تحليل الموازنة العامة 2021، الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، آذار/مارس 2021: cutt.ly/tTXEISe
3 التقرير الصحي السنوي- فلسطين 2020، مصدر سابق.
4 بلال فلاح وآخرون، مصدر سابق.
5 المصدر السابق.
6 سمير عبد الله، نقص وفجوة المهارات في القطاع الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة، معهد ماس، 2018: bit.ly/3I09m9k
7 بلال فلاح وآخرون، مصدر سابق.

- نقص الأدوية واللوازم الطبية الأساسية وارتفاع أسعارها، بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على تطوير قطاع صناعة الأدوية الفلسطيني، إذ تشترط تسجيل المصانع لدى وزارة الصحة الإسرائيلية ومطابقتها للمعايير الإسرائيلية.[1]

ربما تفسر المعطيات السابقة سبب تدني نسبة الشباب الذين يرون أن الدعم الصيني ساهم في تطوير القطاع الصحي الفلسطيني بشكل ملموس (28%). فعلى الرغم من زيادة الدعم والمساعدات الصينية للقطاع الصحي الفلسطيني خلال جائحة كورونا، وأهميتها في تحسين قدرته على محاصرة الفيروس والحد من انتشاره، إلا أنها لم تنعكس على بنية النظام الصحي المتهالك بشكل ملموس. والدليل على ذلك أن نسبة الرضا عن المساعدات الصينية خلال جائحة كورونا كانت مرتفعة، وبلغت 66%.

أما بالنسبة إلى الفروق التي ظهرت بين استجابات الشباب في الضفة والقطاع، فهذا ربما يعود إلى سببين: الأول، سوء أوضاع القطاع الصحي في قطاع غزة مقارنة بالضفة، وهذا ما يظهره التفاوت في المؤشرات الصحية بين الضفة والقطاع[2]، نتيجة استمرار المقاطعة الدولية والحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وتراجع إنفاق حكومة السلطة على قطاع غزة، لأسباب تتعلق بأزمتها المالية، وأخرى سياسية لها صلة بالتجاذبات السياسية وحالة الانقسام. أما السبب الثاني، فيتمثل في أن المساعدات الصينية لا تصل إلى قطاع غزة بشكل مباشر، وإنما من خلال وزارة الصحة برام الله.

ثانيًا: 66% من الشباب راضون أو راضون إلى حد ما عن الدعم الصيني خلال جائحة كورونا

توضح نتائج الشكل رقم (3) أن 34% من الشباب الفلسطيني راضون عن حجم الدعم الذي قدمته الصين إلى السلطة لمواجهة جائحة كورونا، و32% راضون إلى حد ما، في حين أن 30% غير راضين. وتتقارب النسبة في الضفة والشباب في الضفة والقطاع بفارق 4% لدى الشباب في قطاع غزة.

1 سمير عبد الله، مصدر سابق.
2 انظر: سمير عبد الله، مصدر سابق.

شكل رقم (3): درجة رضا الشباب عن حجم الدعم الصيني للسلطة أثناء كورونا

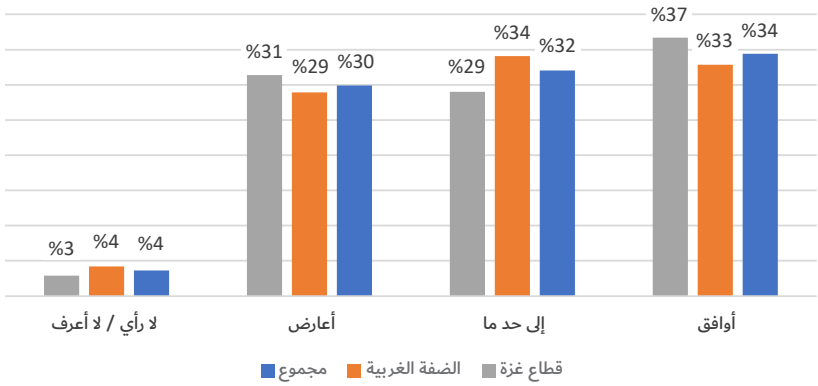

يعكس ما سبق درجة رضا مرتفعة لدى الشباب عن الدعم الصيني للقطاع الصحي الفلسطيني خلال الجائحة. وهذا يجد تفسيره في الزيادة الملموسة للدعم الصيني منذ بداية انتشار الفيروس في فلسطين، كما تظهر المعطيات أعلاه.

أما بالنسبة إلى تقارب نسبة الرضا بين الشباب في الضفة والقطاع، فقد يعود إلى أن المساعدات الصينية التي تسلمتها وزارة الصحة في رام الله، استهدفت الفلسطينيين في الضفة والقطاع على حد سواء، كما أعلن السفير قواه واي، خلال مشاركته في ورشة عمل نظمها مركز مسارات في 14 نيسان/أبريل 2020، وكان أثرها ملموسًا لدى الشباب في القطاع، الذين حصل عشرات الآلاف منهم على جرعات اللقاح الصيني، واستخدموا مستلزمات طبية ووقائية صينية، أسوة بشباب الضفة.

ثالثًا: انقسام حول الموقف من توجيه المساعدات للقطاع الصحي الحكومي

يظهر الشكل رقم (4) وجود انقسام في مواقف الشباب الفلسطيني حول الجهة التي يجب أن تحوز على معظم المساعدات الطبية الصينية. ففي حين يؤيد 42% استحواذ القطاع الحكومي على معظم المساعدات، يرفض ذلك 46% من الشباب، ويطالب باتباع سياسات بديلة. ويتساوى المؤيدون والرافضون لاستحواذ القطاع الصحي الحكومي على أغلب المساعدات في الضفة بنسبة 45%، في حين ترفض الأكثرية من الشباب في القطاع بنسبة 48% ويؤيده 39% منهم.

شكل رقم (4): درجة رضا الشباب عن استحواذ القطاع الصحي الحكومي على معظم المساعدات الطبية الصينية

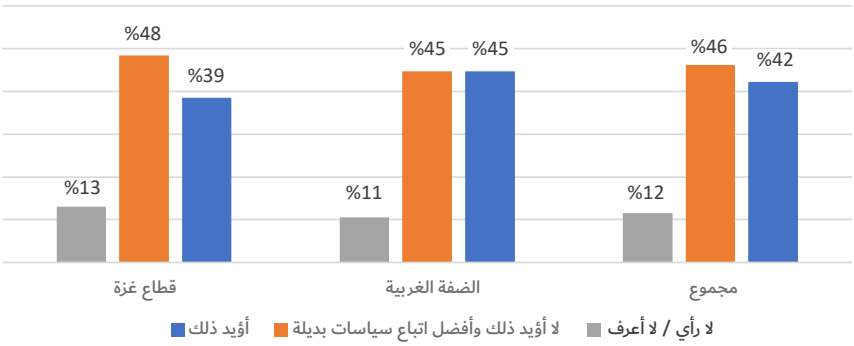

ربما يكون هذا الانقسام مؤشرًا على أن الشباب الفلسطيني يتنازعه اتجاهان فيما يتعلق بتوجيه الدعم الصيني للقطاع الحكومي:

الاتجاه الأول: وهو الأكثرية، يفضل اتباع الصين سياسات بديلة، بحيث لا تكون الجهات الحكومية وجهتها التمويلية الرئيسية كما هو قائم. وهذا لربما يعكس تقييمًا سلبيًا ضمنيًا لأداء القطاع الصحي الحكومي، ورغبة في توجيه جزء من التمويل إلى القطاعين الأهلي والخاص، بهدف تحسين كفاءة هذين القطاعين الحيويين وزيادة مساهمتهما في تقليص الفجوة الناجمة عن قصور وضعف القطاع الرسمي فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية وجودتها.

الاتجاه الثاني: يدعم استمرار توجيه الدعم للقطاع الحكومي كمظهر رئيسي، فيبدو أنه يتوقع أن يؤدي ذلك إلى تطوير قدرات القطاع الصحي الحكومي بحيث تتحسن جودة الخدمات المقدمة.

أما بالنسبة إلى معارضة نسبة كبيرة من قطاع غزة (48%) لتوجيه الدعم إلى القطاع الحكومي، مقارنة بالشباب في الضفة الغربية (39%)، فربما سبب ذلك أن الدعم الحكومي يوجه إلى وزارة الصحة برام الله، ولا يأتي مباشرة إلى وزارة الصحة بقطاع غزة، وهذا يعكس مستوى ثقة متدنيًا بحكومة السلطة، إلى جانب الرغبة في زيادة الدعم الصيني لقطاع الصحة في غزة من خلال توجيه جزء من هذا الدعم إلى القطاعين الأهلي والخاص، بما يساهم في تحسين أوضاع قطاع غزة.

رابعًا: تباين حول المجالات التي يجب أن يوجه إليها الدعم الصيني كأولوية

يظهر الشكل رقم (5) اختلاف الشباب الفلسطيني في الضفة والقطاع حول أولويات توزيع الدعم الصيني على المجالات الستة من حيث أهميتها لديهم، ففي حين يرى الشباب في الضفة بنسبة 25% أن المجال الأهم إقامة مستشفيات صينية في الأراضي الفلسطينية، يرى 31% من الشباب في القطاع أن المجال الأهم دعم موازنة وزارة الصحة. كما ظهر التباين في استجابات الشباب للمجالات الأخرى، ولكن من دون فروق كبيرة بين الضفة والقطاع.

شكل رقم (5): ترتيب مجالات الدعم الصيني للقطاع الصحي الفلسطيني وفقًا لأهميتها لدى الشباب

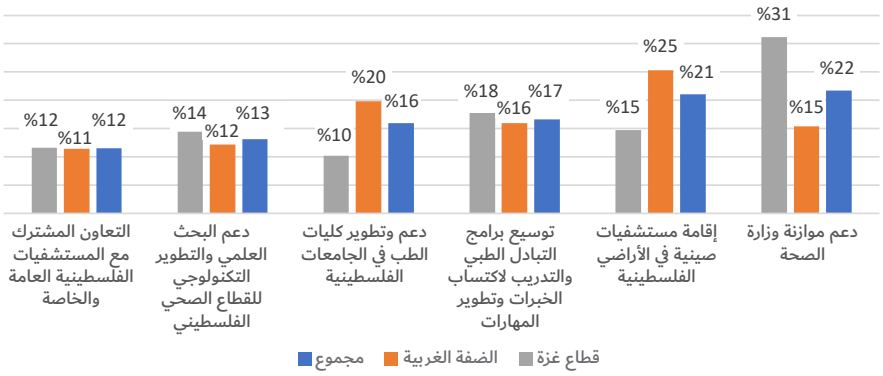

من حيث الشكل، توحي قراءة نسب استجابات الشباب بوجود تناقض مع استجاباتهم للسؤال السابق، خاصة أن النسبة الأكبر من الشباب في قطاع غزة (31%) تعتبر دعم القطاع الحكومي أولويتها الأولى، فيما عارض 48% منهم توجيه غالبية الدعم إلى القطاع الحكومي.

ولكن، لو نظرنا إلى هذه الأرقام من زاوية ثانية، سنجد بأن استجابات الشباب للسؤال السابق أظهرت انقسامًا حول توجيه غالبية الدعم إلى القطاع الحكومي (42% مؤيد، و46% يفضل اتباع سياسات بديلة). لذا تبدو استجابات الشباب، عمومًا، في ترتيب الأولويات منسجمة، في اتجاهها العام، لأنها تشير إلى رغبتهم في اتباع سياسات بديلة، تقوم على توزيع الدعم على مجالات/قطاعات متعددة، ومن بينها القطاع الحكومي، وليس استبعاده كليًا من الدعم.

التبادل العلمي والثقافي

يعد التبادل العلمي والثقافي وسيلة مهمة لتوثيق أواصر العلاقة بين الشعوب، ومد جسور التعاون بناء على قيم الديمقراطية والتعددية واحترام الاختلاف والمصالح المشتركة.

بدأت علاقات التعاون العلمي والثقافي بين الصين وفلسطين في العام 1964، وتضمنت منحًا دراسية للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الصينية، وزيارات لوفود شبابية طلابية وحزبية، ومؤتمرات مشتركة، وغيرها من أشكال التبادل.

ومع إقامة السلطة الفلسطينية، وافتتاح مكتب تمثيلي للصين بفلسطين، تطورت علاقات التبادل العلمي والثقافي بين الجانبين، واتخذت طابعًا مؤسسيًا من خلال توقيع اتفاقية التعاون الثقافي بين الصين وفلسطين في تموز/يوليو 2017.[1]

ومن المؤشرات المهمة على تطور التعاون الثقافي والعلمي الآتي:

- أعلن صبري صيدم، وزير التربية والتعليم العالي السابق، بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017، بدء تزويد 20 مدرسة فلسطينية بنظام الطاقة الشمسية ضمن مشروع «نورنا» بدعم من الصين.[2]
- وقعت وزارة التربية والتعليم العالي، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، مع السفير الصيني السابق، تشن شينغتشونغ، اتفاقية تعاون لدعم برنامج رقمنة التعليم في مدرسة بنات فيصل الحسيني الأساسية العليا، وتم تسليم 135 جهازًا لوحيًا (تابلت)، و3 أجهزة تفاعلية.[3]
- أعلن الوزير صبري صيدم، في 30 آذار/مارس 2018، أنه اتفق مع السفير الصيني على إنشاء مركز كونفوشيوس للدراسات الصينية في جامعة القدس، الذي يهدف إلى تعليم اللغة الصينية والاطلاع على الثقافة الصينية.
- أشاد الوزير صيدم بالدعم الصيني في مجالات برنامج رقمنة التعليم، والتعليم المهني والتقني، وتقديم معدات خاصة للمدارس الصناعية، ودعم الطاقة الشمسية البديلة.[4]

1 السفير الصيني لدى فلسطين يتحدث عن زيارة الرئيس ورؤية الصين لتحقيق السلام، وكالة وفا، 2017/7/27: cutt.ly/gTXRtm3

2 صيدم: تزويد 20 مدرسة بالطاقة الشمسية بدعم صيني، وزارة التعليم العالي، 2017/10/31: bit.ly/2XDsE1J

3 التربية والسفارة الصينية توقعان اتفاقية تعاون لدعم برنامج رقمنة التعليم، وكالة وفا، 2017/10/29: cutt.ly/PTLs4P0

4 فلسطين والصين تتفقان على استحداث مركز كونفوشيوس للدراسات الصينية، وزارة التعليم العالي، 2018/3/30: bit.ly/3p03Qum

- ذكر السفير الصيني قواه واي، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أن الصين ساعدت في تدريب أكثر من 4500 فلسطيني في كافة المجالات، وقدمت منح درسية لـ 815 طالبًا/ة فلسطينيًا/ة للتعليم العالي في الصين.[1]

- قال شادي الحلو، مدير عام المنح في وزارة التعليم العالي، إن الصين تقدم 100 منحة للطلبة الفلسطينيين، وكلما تخرج مجموعة من الطلبة يتم إدراج طلبة جدد مكانهم. وتشمل المنحة تخصصات متعددة لدرجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة.[2]

- أشار السفير فريز مهداوي إلى تنظيم 18 لقاء مع رؤساء جامعات فلسطينية بهدف إقامة علاقات توأمة مع جامعات صينية، وتضمن ذلك زيارات مباشرة لرؤساء جامعات فلسطينية إلى الصين.[3]

- تشارك وفود شبابية فلسطينية في برامج التبادل الثقافي مع الصين، على غرار مشاركة الوفد الطلابي الفلسطيني في مخيم جسر اللغة الصينية، في تموز/يوليو 2017، حيث اطلع الطلبة على الثقافة الصينية والتجارب العلمية الرائدة، وزاروا وكالة الفضاء الصينية، ومعهد كونفوشيوس الوطني، ومدارس ومعالم صينية أخرى، وقدم الوفد عروضًا مختلفة في مجال العلوم والتكنولوجيا.[4]

في ضوء ما سبق، جاءت استجابات الشباب المستطلعين على عبارات بعد التبادل الثقافي والعلمي بين الصين وفلسطين على النحو الآتي[5]:

أولًا: 57% يعتقدون أن التبادل العلمي يعزز العلاقات بين البلدين، و40% غير راضين عن مستوى التبادل

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن أكثرية بنسبة 57% من الشباب الفلسطيني يرون أن التبادل العلمي بين الصين وفلسطين سوف يعزز العلاقات الصينية الفلسطينية. وترتفع نسبة التأييد لدى الشباب في الضفة لتصل إلى 65% مقارنة بنسبة 46% لدى الشباب في قطاع غزة.

1 السفير قواه واي، الذكرى الـ 30 لإقامة العلاقات الديبلوماسية، مصدر سابق.
2 مقابلة هاتفية مع شادي الحلو، مدير عام المنح بوزارة التعليم العالي، رام الله، 2021/10/20.
3 مداخلة السفير فريز مهداوي خلال ورشة مركزة نظمها مركز مسارات، مصدر سابق.
4 الفوج الثاني من الطلبة الفلسطينيين ينهي مشاركته بمخيمٍ علميٍ في الصين، وزارة التعليم العالي، 2017/8/2: bit.ly/3b5iF8M
5 انظر: الجدول رقم (11)، الملاحق.

شكل رقم (6): مدى مساهمة برامج التبادل الثقافي في تعزيز العلاقات الصينية الفلسطينية

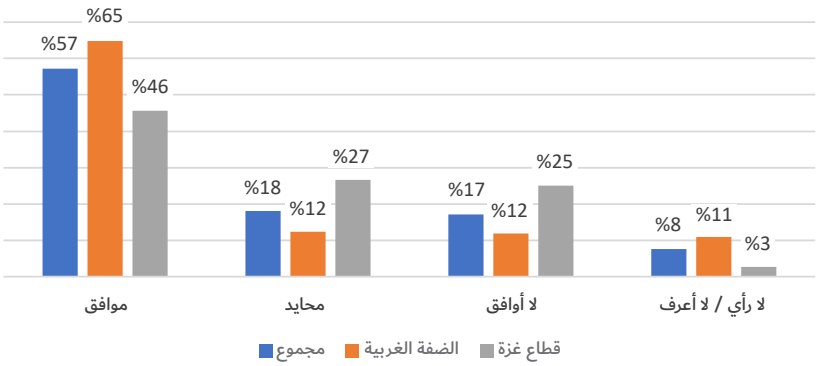

بشكل عام، تعكس استجابات الشباب وجود اتجاه إيجابي لديهم نحو التبادل الثقافي والعلمي مع الصين، ورغبة عالية في تطويره. ويظهر ذلك بصورة أكبر لدى الشباب في الضفة، ربما لأن أعداد المشاركين في برامج التبادل العلمي والمنح التي يحصلون عليها للدراسة في الجامعات الصينية أعلى مقارنة بالشباب في القطاع، وهذا يعود إلى الحصار والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الشباب عبر المعابر في قطاع غزة، علاوة على أن هذه البرامج تنفذ أساسًا بالتعاون، أو من خلال حكومة السلطة في رام الله، وليس عبر سلطة «حماس» في قطاع غزة.

يوضح الشكل رقم (7) أن 40% من الشباب (36% في الضفة و45% في القطاع) غير راضين عن مستوى التبادل العلمي بين الصين وفلسطين.

شكل رقم (7): درجة رضا الشباب عن مستوى التبادل العلمي بين الصين وفلسطين

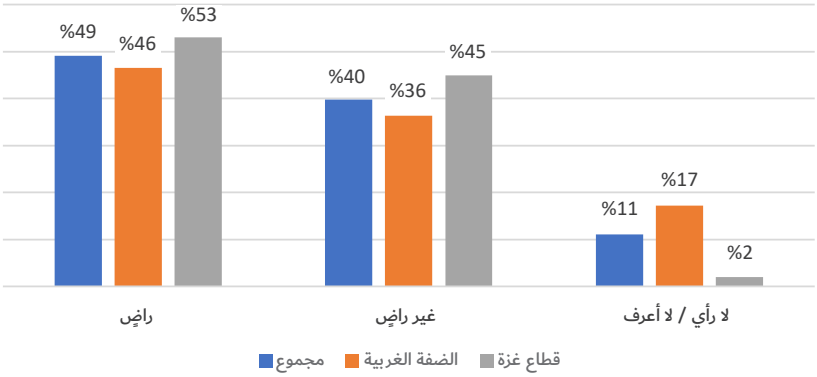

وربما يعبر ذلك عن رغبة الشباب في زيادة عدد المنح الدراسية المتاحة لهم في الجامعات الصينية، إلى جانب تطوير أوجه التعاون العلمي الأخرى، خاصة أن النظام التعليمي الفلسطيني يعاني مشكلات بنيوية، تجلت بوضوح بعد تفشي جائحة كورونا من خلال صعوبات الانتقال إلى نظام التعليم الإلكتروني، أو المزاوجة ما بين نظامي التعليم الإلكتروني والوجاهي.

ويضاف إلى ذلك، نقص أو عدم كفاية البرامج العلمية فيما يتعلق بالتخصصات الدقيقة والإلكترونية. ولهذا السبب أظهرت بيانات الإحصاء الفلسطيني وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل، وأن هذه الفجوة تعد سببًا رئيسيًا لارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وبالذات الخريجين.[1]

أما فيما يتعلق بارتفاع نسبة عدم الرضا لدى الشباب في قطاع غزة (45%) مقارنة بالضفة الغربية (36%)، فربما يشير ذلك إلى رغبتهم في الحصول على فرص أكبر، عادلة ومتساوية، سواء في المنح الدراسية المتاحة في الجامعات الصينية، أو الأشكال الأخرى من التعاون العلمي مع الجامعات، ففي حدود علم ومعرفة معدي الدراسة، لا يوجد تعاون بين الصين والجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

1 الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة للعام 2021، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/2/23: bit.ly/3rbLNEB

ثانيًا: 4% فقط من الشباب شاركوا في برامج التبادل الثقافي و44% لديهم رغبة عالية في المشاركة

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن 4% فقط من الشباب الفلسطيني المستطلعين شاركوا في برامج تبادل ثقافي بين الصين وفلسطين، وهي نسبة ضئيلة جدًا، سواء في الضفة أو القطاع، وتفسر إلى حد كبير ارتفاع نسبة عدم الرضا بين الشباب الفلسطيني عن مستوى التبادل الثقافي بين الصين وفلسطين بنسبة 40%، وكذلك الرغبة العالية لدى 44% من الشباب في المشاركة في هذه البرامج، بواقع 51% في القطاع و39% في الضفة.

ثالثًا: 60% من الشباب يقيمون معرفتهم بالثقافة والتاريخ الصيني بأنها سيئة أو معدومة

أظهرت استجابات الشباب الفلسطيني أن 4% منهم فقط يقيّمون معرفتهم بالتاريخ والثقافة الصينية جيدة جدًا، و15% جيدة، و15% سيئة، و15% سيئة جدًا، و30% معدومة.

شكل رقم (8): مدى معرفة الشباب بالتاريخ والثقافة الصينية

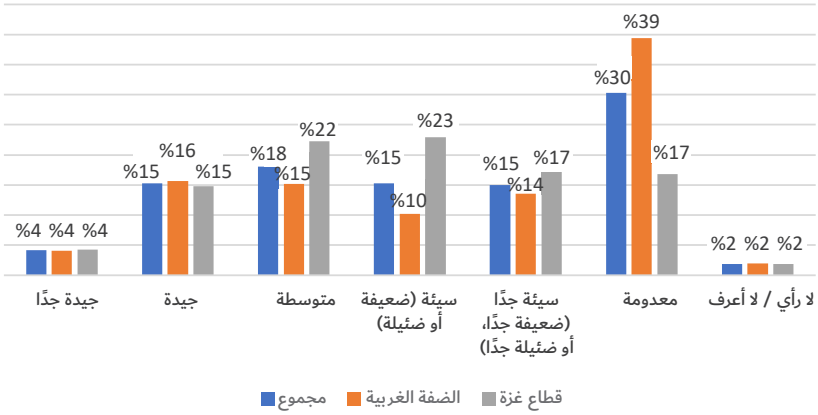

وهذه نتيجة مقلقة، ويجب أن تشكل جرس إنذار لصناع القرار من الجانبين الصيني والفلسطيني، إذا ما أرادوا فعلًا توطيد علاقات التعاون بين الشعبين، وتفسر أسباب عدم رضا نسبة عالية من الشباب الفلسطيني عن مستوى التبادل الثقافي القائم، وربما تعكس قصور برامج التبادل الثقافي في نشر الثقافة الصينية، والحاجة إلى تبني سياسات مشتركة ومبتكرة لتقليص هذه الفجوة، تتضمن: إقامة جامعات صينية في فلسطين، وتبني برامج

شكل رقم (9): نسبة الشباب الذين يتحدثون اللغة الصينية أو يرغبون في تعلمها

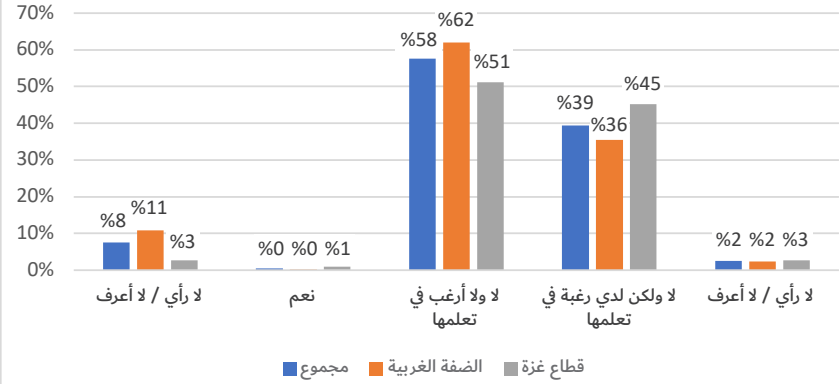

مشتركة لتعليم الثقافة والتاريخ الصيني في المدارس الفلسطينية، وكذلك تدريس الثقافة والتاريخ الفلسطيني في الجامعات الصينية، وترجمة كتب الثقافة والتاريخ الصيني إلى العربية، وغيرها من الأشكال.

ومن جهة أخرى، فإن توفر الرغبة العالية لدى أغلبية الشباب الفلسطيني في تطوير التبادل الثقافي بين البلدين، كما تبين نتائج الاستطلاع، توفر أساسًا موضوعيًا للعمل على تطوير علاقات التعاون المشترك.

وبهذا الصدد، أشار السفير الصيني قواه واي، خلال مشاركته في الورشة التي نظمها مركز مسارات لنقاش نتائج الدراسة، إلى أن هناك فجوة لدى الشباب الصيني في معرفة الواقع والثقافة الفلسطينية، وأن معارف غالبية الشباب الصيني حول القضية الفلسطينية تعود إلى حقبة الرئيس الراحل ياسر عرفات، مؤكدًا أهمية تعزيز علاقات التبادل العلمي والثقافي بين الجانبين.

رابعًا: أقل من 1% من الشباب الفلسطيني يتحدثون اللغة الصينية و39% يرغبون في تعلّمها

يوضح الشكل رقم (9) أن أقل من 1% من الشباب المبحوثين فقط يتحدثون اللغة الصينية. وهذا مؤشر مقلق أيضًا، وربما تكون له انعكاسات على كل أشكال التعاون بين الصين وفلسطين.

ويبيّن الشكل نفسه أن 39% من الشباب يرغبون في تعلم اللغة الصينية لو أتيح لهم ذلك، بينما وصلت نسبة من لا يرغبون في تعلمها إلى 58%. وهي نسبة عالية، وربما تعود إلى سببين: الأول، الصورة النمطية عن اللغة الصينية بأنها صعبة ومعقدة. والثاني، أن استخدامها ليس شائعًا عالميًا مقارنة باللغة الإنجليزية، وهي لا تدرّس في المدارس والجامعات الفلسطينية، وهناك نقص في المعاهد والدورات التي تعلم اللغة الصينية في فلسطين. كما أن اكتساب اللغة الصينية لا يعد شرطًا لدراسة تخصصات معينة في الجامعات الفلسطينية والعربية، على غرار اللغة الإنجليزية، أو في جامعات الدول الإسلامية التي تعد وجهة للطلبة الفلسطينيين، مثل ماليزيا وباكستان وتركيا.

ولكن، من زاوية أخرى، فإن وجود رغبة لدى نسبة كبيرة نسبيًا من الشباب الفلسطيني، تقارب 40%، لتعلم اللغة الصينية، يشكل أساسًا يمكن البناء عليه لرفع نسبة المتحدثين باللغة الصينية، وذلك من خلال: زيادة عدد معاهد اللغة الصينية في فلسطين، وتدريس مساقات إجبارية للغة الصينية في المدارس والجامعات الفلسطينية، والتوسع في عدد المراكز والدورات التي تعلم الصينية، إلى جانب زيادة عدد المنح للشباب الفلسطيني في الجامعات الصينية، وغيرها من الأشكال.

يكتسب التوسع في تعليم اللغة الصينية أهمية بالغة لدى الجانبين الصيني والفلسطيني، لما له من أهمية في تطوير علاقات التعاون بأشكالها المختلفة بين البلدين، خصوصًا أن الصين أصبحت تمثل قوة عظمى، ليس فقط على المستوى الاقتصادي والعسكري، بل على المستوى العلمي والتكنولوجي أيضًا. وتشير التوقعات إلى أنها قد تصبح القوة الاقتصادية الأولى عالميًا بحلول العام 2025، وبالتالي فإن تعلم اللغة الصينية يعد شكلًا من أشكال التكيف مع مقتضيات المستقبل القريب وليس البعيد.

خامسًا: تباين بين الشباب في الضفة والقطاع حول أولويات الدعم الصيني[1]

تظهر نتائج الاستطلاع أن هناك اختلافًا في استجابات الشباب في الضفة والقطاع حول المجالات التي يفضلون أن يتوجه إليها الدعم الصيني كأولوية، إذ دعا 23% من الشباب إلى توجه الدعم إلى موازنة الوزارة، فيما طالب 22% بزيادة المنح للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الصينية، وتبين أن المجال الأهم من وجهة نظر الشباب في غزة دعم موازنة الوزارة بنسبة 28% مقارنة بحوالي 19% للشباب من الضفة، وفي المقابل يرى الشباب في الضفة أن المجال الأهم زيادة عدد المنح للطلبة في الجامعات الصينية بنسبة 24% مقارنة بنسبة 19% لشباب القطاع.

1 انظر: الجدول رقم (12)، الملاحق.

أما بقية المجالات، فقد توزعت اهتمامات الشباب عليها بنسب أقل، وكانت النسبة الأدنى لدعم جامعات القطاع الخاص (5%)، يليها على التوالي: دعم البحث العلمي (7%)، ودعم برامج الجامعات الفلسطينية (8%)، وإنشاء برامج تعليم مشترك في الجامعات (11%)، وإقامة مدارس وجامعات صينية في فلسطين (13%).

شكل رقم (10): أولويات التعاون العلمي بين الصين وفلسطين من وجهة نظر الشباب

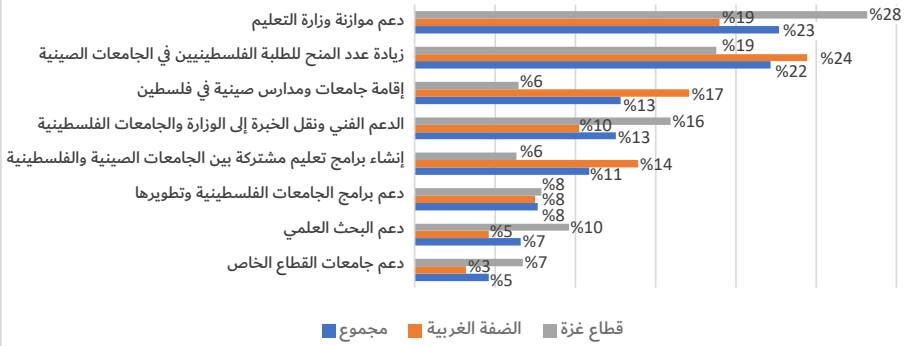

يشير هذا التوزيع النسبي لاهتمامات الشباب بالمجالات المختلفة إلى أنها جميعها مهمة بالنسبة إلى الشباب، مع فارق نسبي في الدرجة بين مجال وآخر، في إشارة إلى أهمية العمل على توجيه الدعم الصيني لكافة المجالات، بالتوازي.

التعاون في المجال التكنولوجي

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن فلسطين تحتل موقعًا متأخرًا في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مقارنة بإسرائيل، حيث جاء ترتيبها في المركز 123 عالميًا، بحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات للعام 2017[1]. وفي المقابل، احتلت إسرائيل المرتبة السابعة عالميًا في مؤشر الاستعداد التكنولوجي، والمرتبة الثامنة في الابتكار.[2]

وتراجعت القيمة المضافة لنشاط المعلومات الفلسطيني بحوالي 39.9 مليون دولار، بين عامي 2013- 2018، بنسبة 7.5%. وبلغت نسبة التراجع خلال عامي 2017 و2018 حوالي

1 IDI 2017 Rank ,ICT Development Index :2017 bit.ly3/FKgjt3
2 Economy of Israel (62020/8/10-2020/6/): bit.ly/2ZoTfkc

6.5%، وقيمتها 22.8 مليون دولار[1]، في حين ارتفعت نسبة مساهمة القطاع التكنولوجي في الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل إلى 12%، وارتفعت الصادرات التكنولوجية الإسرائيلية إلى نحو 50% من إجمالي صادرات الصناعات.[2]

تعكس المعطيات السابقة حجم التحديات التي يواجهها القطاع التكنولوجي الفلسطيني، نتيجة لسياسات الهيمنة الإسرائيلية، والتحكم بالبنية التحتية التكنولوجية الفلسطينية، وتقييد الحصول على الطيف الكهرومغناطيسي، وإعاقة إدخال المعدات والأجهزة المتخصصة، وغيرها من الإجراءات التي تعيق تطور هذا القطاع الحيوي وتكرس حالة التبعية التكنولوجية الإسرائيلية.[3]

وهنا تكمن أهمية التعاون التكنولوجي مع الصين، كونها في مصاف الدول المتقدمة تكنولوجيًا، ولديها الكثير من الخبرات والإمكانات لدعم تطور القطاع التكنولوجي الفلسطيني، ليواكب الثورة العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، باعتبار ذلك شرطًا للتنمية الاقتصادية والتحول إلى الاقتصاد الرقمي الحديث.

يشمل التعاون التكنولوجي بين الصين وفلسطين العديد من المجالات: المنح الدراسية، ودورات الإعداد والتدريب للكادر الحكومي، ومساعدة الجهاز الحكومي في مجال الرقمنة، ودعم برامج رقمنة التعليم، والتعليم المهني والتقني، وغيرها من المجالات.

وفي هذا الإطار، افتتح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومكتب جمهورية الصين الشعبية لدى دولة فلسطين، بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2021، مركز البيانات الذي سيسهل تحويل جمع البيانات في الجهاز إلى تقنيات تعتمد على الأجهزة المحمولة ونظم المعلومات الجغرافية، ونشرها من خلال تطبيقات تفاعلية جديدة يدعمها نظام المعلومات الجغرافية، وتم إعادة تأهيل مركز البيانات بدعم من مكتب جمهورية الصين الشعبية.[4]

يتضمن هذا المحور من الدراسة عرض وتحليل استجابات الشباب الفلسطيني لعبارات بعد التعاون التكنولوجي بين الصين وفلسطين، التي جاءت على النحو الآتي[5]:

1 أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/مايو 2019: bit.ly/3I5RHD3

2 The Israeli Economy, Past, Present, Future, May 2021: bit.ly/32kTr4U

3 للمزيد، انظر: علي عبد الوهاب، آليات الانفكاك التكنولوجي عن الاحتلال الإسرائيلي، مركز مسارات، 2020/10/27: bit.ly/30Tj4cy

4 الجهاز المركزي للإحصاء يفتتح مركز البيانات، وكالة وفا، 2021/1/25: bit.ly/3I08O3g

5 انظر: الجدول رقم (13)، الملاحق.

أولًا: 35% فقط من الشباب يرون بأن الدعم الصيني ساهم أو ساهم بدرجة متوسطة في تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني

يظهر الشكل رقم (11) أن 10% فقط من الشباب المبحوثين يعتقدون أن التعاون التكنولوجي بين الصين وفلسطين ساهم في تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني، ويرى 25% منهم أنه ساهم بدرجة متوسطة، في حين يرى 56% أنه لم يساهم أو ساهم بدرجة قليلة.

تعكس استجابات الشباب إلى درجة مرتفعة من عدم الرضا عن مستوى الدعم الصيني للقطاع التكنولوجي الفلسطيني، وهذا ربما يعود إلى المكانة المتدنية التي يحتلها القطاع التكنولوجي الفلسطيني عالميًا، وتراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف مساهمته في تنمية القطاعات الأخرى، وخاصة الاقتصاد، كما تظهر الإحصاءات التي أشرنا إليها أعلاه.

شكل رقم (11): مساهمة التعاون التكنولوجي في تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني من وجهة نظر الشباب

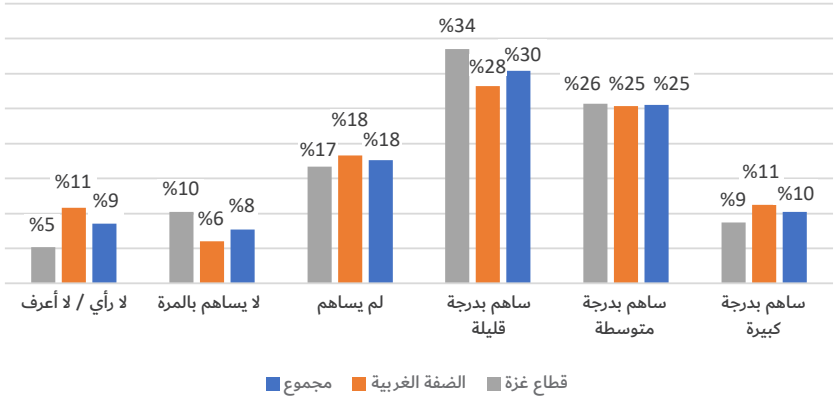

ثانيًا: تقارب شديد في ترتيب الشباب لأولويات الدعم الصيني للقطاع التكنولوجي بحسب المجال

يوضح الشكل رقم (12) أن الأولوية الأولى للشباب، فيما يتعلق بالدعم الصيني للقطاع التكنولوجي الفلسطيني، تتمثل في إقامة جامعات ومعاهد تكنولوجية في فلسطين بنسبة 23%، تليها زيادة المنح الدراسية في الجامعات الصينية بنسبة 20%، ودعم برامج تشغيل

الشباب في الشركات الصينية بنسبة 17%، ودعم برامج التدريب التكنولوجي، والتعليم التكنولوجي في الجامعات، بنسبة 16% لكل منهما.

تظهر استجابات الشباب تقاربًا شديدًا في الأهمية النسبية للمجالات الخمسة الأولى لديهم، ربما لأن جميعها تعدّ حاجات أساسية لتطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني، ما يتطلب توجيه الدعم لكافة المجالات بالتوازي.

كشفت استجابات الشباب، أيضًا، وجود تباين في أولويات الشباب في الضفة والقطاع، حيث كانت أولوية الشباب في الضفة زيادة عدد المنح الدراسية في الصين بنسبة 25% مقابل 13% للشباب في القطاع، بينما جاءت أولوية الشباب في القطاع تشغيل الشباب في الشركات التكنولوجية الصينية بنسبة 24% مقابل 12%. وهذا قد يعود إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في غزة بنسبة 67% مقارنة بنسبة 24% في الضفة[1]. أما بقية المجالات، فلم تظهر فروقًا جوهرية في استجابة الشباب في الضفة والقطاع.

شكل رقم (12): ترتيب مجالات الدعم الصيني للقطاع التكنولوجي الفلسطيني من حيث أهميتها لدى الشباب

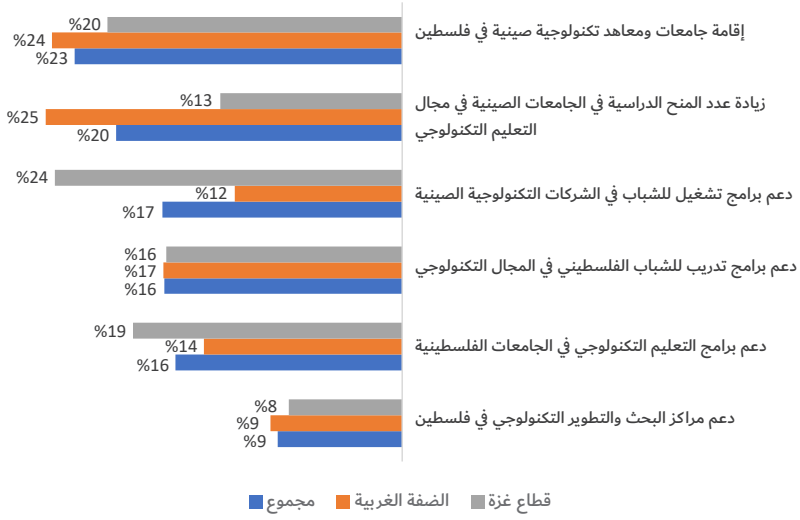

1 الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، مصدر سابق.

ثالثًا: 54% من الشباب يفضلون توجيه الدعم الصيني إلى القطاع الحكومي

يوضح الشكل رقم (13) أن أغلبية الشباب المستطلعين يفضلون توجيه الدعم التكنولوجي الصيني إلى القطاع الحكومي، بنسبة 54%، يليه القطاع الأهلي بنسبة 27%، بينما حصل القطاع الخاص على نسبة متدنية بلغت 19%.

لربما يعود ذلك إلى أن التطوير التكنولوجي للقطاع الحكومي ينعكس بشكل مباشر على الخدمات المقدمة إلى الشباب، ويحسن شروط حياتهم، إلى جانب مساهمته في تطوير الاقتصاد الرقمي، وربما توفير فرص اقتصادية ووظائف جديدة.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فيبدو أن الشباب نظروا إليه كمبادرات ربحية خاصة، ولم ينتبهوا بالقدر الكافي إلى أن التطوير التكنولوجي للقطاع الخاص يرفع إنتاجيته ويخلق فرص عمل إضافية. وليس مستبعدًا أن هذا الأمر يعكس الصورة النمطية لدى الشباب حول الوظيفة العمومية كملاذ آمن من البطالة.

شكل رقم (13): ترتيب أولويات الدعم التكنولوجي الصيني للقطاعات الثلاثة وفقًا لأهميتها لدى الشباب

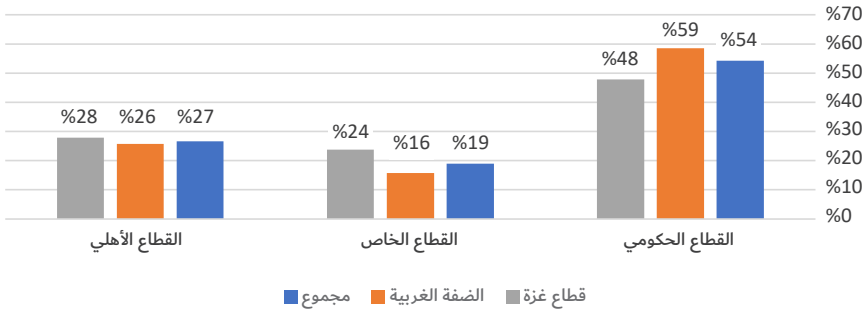

رابعًا: 45% من الشباب غير راضين عن جهود الصين لرفع القيود الإسرائيلية عن القطاع التكنولوجي الفلسطيني مقابل 41% راضون

يوضح الشكل رقم (14) أن 45% من الشباب الفلسطيني المستطلع غير راضين عن الجهود التي تبذلها الصين لرفع القيود الإسرائيلية عن القطاع التكنولوجي الفلسطيني، مقابل 41% راضون. وهذه النتيجة تتوافق مع ترتيب الشباب للبدائل الأكثر أهمية للدعم الصيني، حيث تبين أن البديل المفضل لديهم بنسبة 38% هو الضغط على إسرائيل لرفع القيود عن القطاع التكنولوجي الفلسطيني، كما يبين الشكل رقم (15).

وربما يعود هذا إلى أمرين: الأول أنه لم يتم الإعلان عن جهود صينية في هذا المجال، خاصة في وسائل الإعلام الفلسطينية والإسرائيلية. والثاني، أن السياسات الإسرائيلية لفرض القيود وتكريس تبعية القطاع التكنولوجي الفلسطيني ما زالت متواصلة، وبالتالي فإن أية جهود صينية غير معلنة في هذا المجال أثرها غير ملموس في الواقع.

كما تبين أن نسبة عدم الرضا لدى الشباب في قطاع غزة أعلى مقارنة بالشباب في الضفة الغربية (49% في القطاع، و43% في الضفة)، ونفس الأمر ينطبق على نسبة الرضا (45% في القطاع و39 في الضفة). وفي حين يبدو ارتفاع نسبة عدم الرضا لدى الشباب في القطاع مقارنة بالضفة منطقية، لكون القيود الإسرائيلية المفروضة على القطاع أعلى من تلك المفروضة على الضفة، حيث تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي وصول الجيل الثالث من الطيف المغناطيسي، وتفرض قيودًا صارمة على دخول المعدات والأجهزة التكنولوجية إلى القطاع بذرائع أمنية، إلا أن ارتفاع نسبة الرضا لديهم تبدو متناقضة مع ما تم ذكره.

شكل رقم (14): درجة رضا الشباب عن جهود الصين لرفع القيود الإسرائيلية المفروضة على القطاع التكنولوجي الفلسطيني

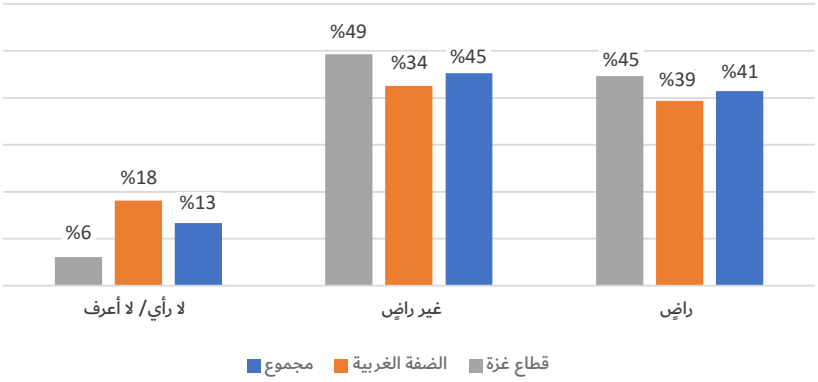

خامسًا: 37% يفضلون أن تمارس الصين ضغطًا على إسرائيل لرفع القيود عن القطاع التكنولوجي كأولوية

يوضح الشكل رقم (15) درجة أهمية كل بديل من البدائل الأربعة التي طرحت على الشباب فيما يتعلق بالدعم الصيني المطلوب لمساعي فلسطين للانفكاك التكنولوجي عن إسرائيل.

وتشير استجابات الشباب إلى أن بديلهم المفضل هو الضغط على الجانب الإسرائيلي لرفع القيود على تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني بنسبة 37%، ويليه من حيث الأهمية بديلا التعاقد مع الشركات الصينية لتزويد فلسطين بالخدمات التي يحظرها الاحتلال الإسرائيلي (التكنولوجيا المتقدمة وترددات الأجيال الحديثة)، والاستثمارات المشتركة مع الجانب الفلسطيني لتطوير القطاع التكنولوجي، بنسبة 22% لكل منهما، بينما جاء بديل تقديم الدعم للجانب الفلسطيني في المنظمات الدولية للحصول على حقوقهم في المرتبة الرابعة بنسبة 18%.

تعكس هذه النتيجة وطأة القيود الإسرائيلية المفروضة على القطاع التكنولوجي الفلسطيني، وتأثيرها البالغ على الشباب، من حيث تقليص الفرص الاقتصادية المتاحة أمامهم، سواء تعلق الأمر في القطاع التكنولوجي، أو القطاعات الاقتصادية الأخرى، التي تتأثر سلبًا بضعف بنية القطاع التكنولوجي.

على الرغم من اتفاق الشباب في الضفة والقطاع على أهمية البديل الأول كأولوية، بنسب متقاربة (40% الضفة و36% القطاع)، إلا أنهم اختلفوا في ترتيب الأولويات الأخرى، حيث يرى الشباب في غزة أن الأولوية الثانية هي تقديم الدعم للجانب الفلسطيني في المنظمات الدولية للحصول على حقوقهم، بنسبة 24% مقابل 14% للشباب في الضفة، بينما يرى الشباب في الضفة أن الأولوية الثانية هي الاستثمارات المشتركة مع الجانب الفلسطيني لتطوير القطاع التكنولوجي بنسبة 26% مقارنة بنسبة 17% للشباب في غزة.

ربما تكون تفضيلات الشباب الفلسطيني في الضفة نابعة من حقيقة وجود إمكانية للاستثمارات المشتركة فيها، بالرغم من القيود الإسرائيلية، على العكس تمامًا من قطاع غزة المحاصر إسرائيليًا. ويبدو أن هذا السبب يفسر أيضًا عدم تفضيل الشباب في قطاع غزة الدعم الصيني للجانب الفلسطيني في منظمات الأمم المتحدة للحصول على حقوقهم، باعتبار ذلك وسيلة لتخفيف القيود والحصار المفروض على القطاع.

شكل رقم (15): ترتيب أولويات الدعم الصيني للجهود الفلسطينية للانفكاك التكنولوجي عن إسرائيل من وجهة نظر الشباب

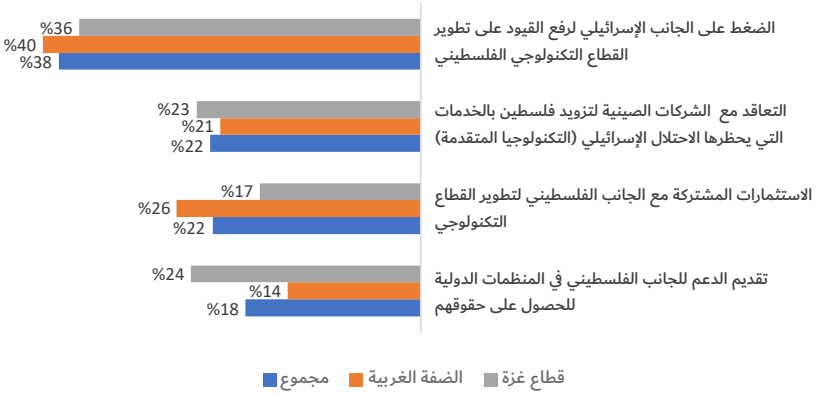

رابعًا:

الخلاصة والتوصيات

رابعًا: الخلاصة والتوصيات

أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو العلاقات الفلسطينية الصينية هي اتجاهات إيجابية بشكل عام، وتجلى ذلك في العديد من المؤشرات:

- توفر رغبة عالية لدى الشباب الفلسطيني في تطوير العلاقات المشتركة مع الصين في كافة مجالات الاستبانة.
- درجة الرضا العالية عن الدعم الصيني للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة.
- الرغبة الكبيرة بأن تلعب الصين دورًا فاعلًا ومؤثرًا في حل القضية الفلسطينية، وبما يتناسب مع مكانتها الدولية.
- تأييد أغلبية كبيرة من الشباب الفلسطيني رعاية الصين للمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعم عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة.
- تأييد أكثرية الشباب الفلسطيني بنسبة تصل إلى ما يقارب 70% تبني السلطة الفلسطينية للنموذج الاقتصادي الصيني.
- درجة الرضا العالية عن الدعم الصيني لفلسطين أثناء جائحة كورونا.
- رغبة كبيرة لدى الشباب الفلسطيني بالمشاركة في برامج التبادل الثقافي وتعلم اللغة الصينية.

ولكن، من جهة أخرى، كشفت استجابات الشباب الفلسطيني الآتي:

- تعتقد نسبة كبيرة من الشباب أن دور الصين في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أقل من الدور المتوقع منها كقوة عظمى، وأنها لا تمارس ضغوطًا كافية على إسرائيل لوقف الاستيطان، ولا تربط تطور علاقتها بإسرائيل، كقوة احتلال، بمدى احترامها للقانون الدولي ووقف انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني، ومسؤوليتها عن تعطيل عملية التسوية السياسية.
- تبين أن درجة رضا الشباب الفلسطيني عن حجم المساعدات الصينية لفلسطين مقارنة بدول أخرى منخفضة.
- عبر الشباب عن تخوّفات كبيرة من تنامي العلاقات التجارية بين الصين وإسرائيل، من حيث تأثيرها على الدعم الصيني للحقوق الفلسطينية.

- أظهر الشباب الفلسطيني اتجاهًا سلبيًا مرتفعًا نحو الشراكة الثلاثية مع الاحتلال الإسرائيلي في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، تقابله رغبة عالية في تطوير علاقات شراكة ثنائية ومستقلة بين الصين وفلسطين.
- على الرغم من إبداء الشباب الفلسطيني درجة رضا مرتفعة عن الدعم الصيني خلال جائحة كورونا، إلا أن درجة الرضا عن الدعم الصيني للقطاع الصحي الفلسطيني بشكل عام كانت منخفضة.
- على الرغم من توفر الرغبة لدى نسبة عالية من الشباب الفلسطيني بالمشاركة في برامج التبادل الثقافي وتعلم اللغة الصينية، تبين أن نحو 4% فقط من الشباب قد شاركوا في برامج تبادل ثقافي، وأن أقل من 1% يتحدثون اللغة الصينية. وقيّم حوالي 60% من الشباب معرفتهم بالتاريخ والثقافة الصينية بأنها سيئة أو معدومة، لذلك جاءت درجات الرضا عن التبادل الثقافي والعلمي متدنية.
- يعتقد أغلبية الشباب الفلسطيني أن الدعم الصيني لم يساهم في تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني بدرجة كبيرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جهود الصين في رفع القيود الإسرائيلية عن القطاع التكنولوجي الفلسطيني.

في ضوء ما سبق، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تطوير العلاقات الصينية الفلسطينية في مجالاتها المختلفة.

التوصيات

أولًا: في الجانب السياسي والديبلوماسي:

- إجراء حوار إستراتيجي، صيني – فلسطيني، شامل، حول سبل تطوير العلاقات بين الجانبين في مختلف المجالات، بالاستفادة من نتائج الدراسة التي عكست وجهات نظر عينة ممثلة للشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأية دراسات أخرى.
- أن تعمل الصين على تفعيل جهودها من أجل التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية التي تكفل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.
- أن تكثف الصين جهودها مع الدول الفاعلة، دوليًا وإقليميًا، لكسر الاحتكار الأميركي لرعاية عملية التسوية السياسية، والدفع باتجاه عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات برعاية الأمم المتحدة ومرجعية قراراتها ذات الصلة.

- ربط تطوير العلاقات الصينية مع إسرائيل كقوة احتلال، بمدى تجاوبها مع الجهود الصينية والدولية الهادفة إلى التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، واحترامها للقانون الدولي، ووقف انتهاكاتها المتواصلة لحقوق الشعب الفلسطيني.
- أن تمارس الصين ضغوطًا فعّالة على إسرائيل لوقف مخططها الاستيطاني الزاحف في الضفة الغربية ورفع الحصار عن قطاع غزة، خاصة أنها تمتلك أدوات فعّالة للضغط كونها قوة عظمى، ونظرًا إلى تنامي المصالح التجارية لإسرائيل مع الصين.

فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني:

- يجب على القيادة الفلسطينية تركيز الجهود على التعاون مع الصين والدول الصديقة الأخرى من أجل عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات برعاية الأمم المتحدة، ووقف الرهان على الإدارة الأميركية الحالية، وإمكانية بذلها جهودًا جدية لإحياء عملية التسوية في ظل الموازين القائمة.

ثانيًا: في الجانب الاقتصادي:

- زيادة المنح والمساعدات الصينية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في كافة المجالات، بما يتناسب مع القوة الاقتصادية للصين، خاصة في ظل العجز الكبير في الميزان التجاري بين البلدين.
- زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، ويشمل ذلك إيجاد حلول فعّالة للمشكلات التي تحول دون زيادة حجم الصادرات الفلسطينية إلى الصين.
- تعزيز الدعم الصيني للتوجه الفلسطيني للتخلص من علاقات التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والمساعدات الغربية المشروطة، لأهمية ذلك في دعم نضال الشعب الفلسطيني للتخلص من الاحتلال.
- تعزيز الاستثمارات الصينية المشتركة مع الجانب الفلسطيني، وخاصة في مناطق (ج).
- توجيه جزء من الدعم الصيني إلى القطاعين الأهلي والخاص، لما لذلك من أهمية في تطوير هذين القطاعين وزيادة إنتاجيتهما، إلى جانب زيادة الدعم للقطاع الحكومي.

فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني:

- بلورة خطة وطنية لتنمية اقتصاد صمود وطني مقاوم.

- اتخاذ خطوات عملية لفك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي، وتقليص الاعتماد على المساعدات الغربية.
- تبني نظام اقتصادي مشابه للنظام الاقتصادي الصيني، بما يتضمن تبني سياسات وبرامج اجتماعية لتعزيز صمود المواطن الفلسطيني.

ثالثًا: في الجانب الصحي:

- زيادة الدعم لموازنة وزارة الصحة الفلسطينية، بما يقلص الفجوة الناجمة عن تدني الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي، وتراجع مصادر التمويل الخارجي للوزارة.
- بناء مستشفيات صينية متطورة في فلسطين، بهدف تخفيف الأعباء عن النظام الصحي الفلسطيني، وتقليص الاعتماد المتزايد على التحويلات الخارجية التي ترهق موازنة الوزارة، وخاصة التحويلات إلى المستشفيات الإسرائيلية.
- العمل على زيادة كفاءة الكادر الطبي الفلسطيني وتطوير مهاراته، خاصة في التخصصات الدقيقة النادرة، والأكثر تحويلًا إلى الخارج، من خلال زيادة المنح والدورات التدريبية في الجامعات الصينية.
- تزويد المستشفيات الفلسطينية بالمعدات والأجهزة التي يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيودًا على إدخالها.

رابعًا: في مجال التبادل العلمي والثقافي:

- العمل على تطوير برامج التعاون العلمي والثقافي مع فلسطين، ويشمل ذلك:
  - زيادة عدد المنح الجامعية للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الصينية، خاصة في التخصصات التكنولوجية الدقيقة.
  - زيادة حجم الدعم الصيني الموجه إلى وزارتي التعليم والثقافة.
  - تطوير برامج التبادل الثقافي لتشمل أعدادًا كبيرة من الشباب من الجانبين.
  - إقامة مدارس وجامعات صينية في فلسطين.
  - دعم تطوير البرامج العلمية في الجامعات الفلسطينية، وخاصة التخصصات التكنولوجية.
  - التوسع في إنشاء مراكز تعليم اللغة الصينية في فلسطين، وعقد شراكات مع

الجامعات والمنظمات الأهلية في مجال برامج تعليم اللغة الصينية.

- توفير الدعم لترجمة الكتب الصينية إلى اللغة العربية، بما يتيح للشباب الفلسطيني تعزيز معرفتهم بالتاريخ والثقافة الصينية.

- إعداد المزيد من الدراسات المشتركة بالتعاون بين مراكز الأبحاث الفلسطينية والصينية بهدف تطوير العلاقات الثنائية في المجالات المختلفة، وتعزيز معرفة الشباب والرأي العام بثقافة وتاريخ الشعبين وبأشكال التعاون المشترك.

- إنشاء وحدة للدراسات الصينية في مراكز الأبحاث والجامعات الفلسطينية، لما لذلك من أهمية في تعزيز التعاون ما بين مراكز الأبحاث والجامعات الفلسطينية والصينية، وتقليص النقص في الدراسات المشتركة حول العلاقات الثنائية وتاريخ وثقافة كلا البلدين.

أما فيما يخص الجانب الفلسطيني:

- اعتماد مساقات لتعليم اللغة الصينية في المدارس والجامعات الفلسطينية.
- إدراج مساقات حول التاريخ والثقافة الصينية في المدارس والجامعات الفلسطينية.
- تشجيع الشراكات بين معاهد اللغة الصينية والجامعات والمنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في المجال الثقافي.

خامسًا: في المجال التكنولوجي:

- إقامة معاهد تكنولوجية صينية في فلسطين.
- زيادة عدد المنح الدراسية للطلبة الفلسطينيين في الجامعات والمعاهد الصينية التكنولوجية.
- دعم برامج لتشغيل الشباب الفلسطيني في الشركات التكنولوجية الصينية.
- زيادة الدعم التكنولوجي للقطاع الحكومي الفلسطيني، والتوسع في دورات تطوير قدرات الكوادر الحكومية في هذا المجال.
- ممارسة ضغط فعّال على إسرائيل لرفع القيود المفروضة على القطاع التكنولوجي الفلسطيني، وتزويد فلسطين بالخدمات التكنولوجية التي يفرض الجانب الإسرائيلي قيودًا عليها.
- زيادة الاستثمارات الصينية في القطاع التكنولوجي الفلسطيني.

خامسًا:

قائمة المصادر والمراجع

خامسًا: قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- أندرو سكوبيل وعلي رضا نادر، الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر، مؤسسة راند، 2016.
- رجا الخالدي (محرر)، المراقب الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2020.
- مارسيل ميرل، العلاقات الدولية المعاصرة: حساب ختامي، ترجمة حسن نافعة، ط 2، دار العالم الثالث، القاهرة، 2005.
- محمد الهليس، العلاقات الصينية الفلسطينية (1949- 2013)، مركز الأبحاث، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2015.
- نواف أبو شمالة، انعكاسات التمويل الإنمائي الدولي على اقتصاد الدول المتلقية، دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني، المعهد العربي للتخطيط، 2013.
- هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي 1955- 1975، ترجمة سامي مسلم، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984.

الأبحاث والدراسات

- أحمد جميل عزم، الصين وفلسطين وإسرائيل: بين دعم حق تقرير المصير والمصالح الاقتصادية، مركز الأبحاث، 2019.
- إسلام عيادي، المنظور الصيني للقضية الفلسطينية: المواقف والأهداف وآليات تعزيز العلاقات ومستقبل العلاقات الثنائية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019/11/4.
- بلال فلاح وجهاد مشعل ووفاء بيطاوي، تقييم القطاع الصحي الفلسطيني: دراسة تحليلية على المستوى الكلي، معهد ماس، 2020.
- سامي مسلم، تأسيس العلاقات الفلسطينية الصينية، في: الكتاب السنوي لمؤسسة ياسر عرفات، رام الله، 2011.
- سمير عبد الله، نقص وفجوة المهارات في القطاع الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة، معهد ماس، 2018.
- علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد 418، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2013.
- علي عبد الوهاب، آليات الانفكاك التكنولوجي عن الاحتلال الإسرائيلي، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2020/10/27.
- عماد الدريملي، السلوك التصويتي الصيني تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي 1993- 2018: الدلالات والأبعاد، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2019.
- مازن العجلة، المساعدات الدولية والعربية .. إلى أين؟، مركز الأبحاث، 2018.
- محسن صالح، هل تطور الصين سياساتها الخارجية تجاه فلسطين والمنطقة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/11/27.

تقارير المؤسسات

- الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/8/12.
- الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة للعام 2021، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/2/23.

- إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2009: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/مارس 2011.
- إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2014: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/سبتمبر 2015.
- إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2016: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2017.
- إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2018: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2019.
- إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة: السلع والخدمات 2019: نتائج أساسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر 2020.
- أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/مايو 2019.
- إدارة المساعدات الخارجية في فلسطين، بوابة اقتصاد فلسطين.
- البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأميركي).
- التقرير الصحي السنوي - فلسطين 2020، وزارة الصحة الفلسطينية، أيار/مايو 2021.
- تقرير تحليل الموازنة العامة 2021، الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، آذار/مارس 2021.
- السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، الأمم المتحدة.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد ماس، العدد 34، تشرين الثاني 2013.
- نبذة عن تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، وزارة الخارجية الفلسطينية.
- النشرة الاقتصادية الفلسطينية، معهد ماس، أيار/مايو 2021.

تقارير إخبارية

- اتفاقية مع الحكومة الصينية بقيمة 15 مليون دولار لتنفيذ مشاريع، أخبار المال والأعمال، 2019/8/29.
- أمين عام مجلس الوزراء: تدفق المشاريع والمنح الخارجية يساعدنا في الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، مجلس الوزراء الفلسطيني، 2021/7/25.
- بشارة: منحة طارئة من الصين بقيمة مليون دولار لشراء طعومات ضد كورونا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/6/10.
- التربية والسفارة الصينية توقعان اتفاقية تعاون لدعم برنامج رقمنة التعليم، وكالة وفا، 2017/10/29.
- الجهاز المركزي للإحصاء يفتتح مركز البيانات، وكالة وفا، 2021/1/25.
- حجم التجارة بين الصين والدول العربية يبلغ 239.8 مليار دولار في العام 2020، وكالة شينخوا، 2021/7/12.
- حكومة جمهورية الصين الشعبية تقدم مستلزمات خاصة بكوفيد19- إلى جانب 50,000 رزمة صحية لمساعدة الأونروا على حماية لاجئي فلسطين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، 2021/8/26.
- رسالة بيرنز لبينيت: قلق أميركي من نشاط الصين في إسرائيل، عرب 48، 2021/8/19.
- الرئيس الصيني يحذر من «تسييس» جائحة كورونا ويدعو لاتباع إرشادات العلم، أخبار الأمم المتحدة، 2020/9/22.
- السفير الصيني لدى فلسطين يتحدث عن زيارة الرئيس ورؤية الصين لتحقيق السلام، وكالة وفا، 2017/7/27.
- السفير الصيني يستعرض تجربة بكين في مواجهة كورونا ويعلن بدء وصول المساعدات الصينية لفلسطين، مركز مسارات، 2020/4/14.
- السفير قواه واي، الذكرى الـ 30 لإقامة العلاقات الديبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية ودولة فلسطين، وكالة وفا، 2018/11/20.

- الصحة تتسلم 100 ألف جرعة من لقاح «سينوفارم» بدعم من الصين، وكالة وفا، 2021/3/29.
- الصحة تتسلم أجهزة طبية ومواد فحص مخبري مقدمة من الصين، وكالة وفا، 2021/6/24.
- صيدم: تزويد 20 مدرسة بالطاقة الشمسية بدعم صيني، وزارة التعليم العالي، 2017/10/31.
- الصين تتبرع بـ 30 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا، وكالة وفا، 2020/4/23.
- الصين تتبرع بمبلغ 300 ألف دولار للأونروا دعمًا لبرامج التنمية البشرية للاجئي فلسطين، الأونروا، 2016/11/24.
- الصين تتبرع بمبلغ مليون دولار لدعم معونة الأونروا الغذائية في غزة، الأونروا، 2019/7/31.
- الصين تطرح اقتراحًا من أربع نقاط فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، صحيفة القدس، 2021/5/17.
- الضفّة: نصف مليار دولار عجز موازنة النصف الأول من 2021، عرب 48، 2021/7/6.
- فلسطين والصين تتفقان على استحداث مركز كونفوشيوس للدراسات الصينية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018/3/30.
- الفوج الثاني من الطلبة الفلسطينيين ينهي مشاركته بمخيمٍ علميٍ في الصين، وزارة التعليم العالي، 2017/8/2.
- قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة والعشرون (دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية) (2018)، وكالة وفا.
- كلمة الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك، وكالة وفا، 2020/2/11.

مقابلات ومداخلات

- مداخلة السفير الصيني قواه واي، خلال ورشة عمل نظمها مركز مسارات عبر تقنية زووم لنقاش نتائج الدراسة، 2021/11/29.
- مداخلة السفير فريز مهداوي خلال ورشة عمل نظمها مركز مسارات عبر تقنية زووم لنقاش نتائج الدراسة، 2021/11/29.
- مقابلة مع السفير فريز مهداوي، سفير دولة فلسطين لدى الصين، 2021/10/25.
- مقابلة هاتفية مع شادي الحلو، مدير عام المنح بوزارة التعليم العالي، رام الله، 2021/10/20.

بالإنجليزية

- 2018 Pledges to UNRWA's Programmes (Cash and In-kind) - Overall Donor Ranking as 31 December 2018.
- Barak, Dorian and Yuelin Dang, Israel navigates US-China trade tensions, Asia Times, 29/6/2019.
- China Rallies Support for Four-point Israeli-Palestinian Peace Plan, Haaretz, 1/8/2018.
- Economy of Israel (6/6/2020-10/8/2020).
- IDI 2017 Rank, ICT Development Index 2017.
- Israel exports to China, Trading economics.
- Israel imports from China, Trading economics.
- Lazaroof, Tovah, Netanyahu pushes for free trade with China in 2019, Jerusalem Post, 25/10/2018.
- Pevzner, Alexender B., A New Era for Israel- China Relations, Jerusalem Post, 23/1/2018.
- Shir Hever, How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy? Aid Watch, September 2015.
- The Israeli Economy, Past, Present, Future, May 2021.

سادسًا:

الملاحق

خامسًا: الملاحق

ملحق رقم (1): الجداول

جدول رقم (1): توزيع العينة بناء على مكان السكن (المحافظة)	
المحافظة	**النسبة المئوية**
جنين	6.0
طوباس	3.0
طولكرم	4.6
قلقيلية	3.0
سلفيت	3.0
نابلس	7.4
رام الله	7.5
القدس	8.8
أريحا	3.0
بيت لحم	4.5
الخليل	11.0
جباليا	6.9
غزة المدينة	11.0
خانيونس	9.0
دير البلح	6.8
رفح	5.1

جدول رقم (2): توزيع العينة بناء على متغير العمر	
العمر	**النسبة المئوية**
18	7.4
19	9.1
20	7.3
21	5.6
22	8.2
23	7.1

24	6.3
25	9.1
26	9.7
27	9.6
28	9.8
29	10.6

جدول رقم (3): توزيع العينة حسب متغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	النسبة المئوية
أميّ/ملم	0.1
أنهى المرحلة الابتدائية (أنهى الصف السادس بنجاح)	3.3
أنهى المرحلة الإعدادية (أنهى الصف الثالث إعدادي أو التاسع بنجاح)	18.2
أنهى التوجيهي (نحاج أو راسب)	42.8
أنهى الدبلوم المتوسط	13.1
أنهى البكالوريوس	21.7
أنهى الماجستير فأعلى	0.9

جدول رقم (4): توزيع العينة حسب متغير المهنة

المهنة	النسبة المئوية
طالب	20.3
عامل	19.1
ربة بيت	25.0
موظف	12.0
مهني، حرفي، متخصص	7.2
تاجر	3.6
مزارع	1.1
لا يعمل	11.6

جدول رقم (5): استجابات الشباب لعبارات بعد العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الصين وفلسطين				
		مجموع	الضفة	غزة
ترغب في تطوير مستوى العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الصين وفلسطين	نعم	%54	%52	%58
	إلى حد ما	%21	%19	%26
	لا	%21	%25	%16
	لا رأي/لا أعرف	%3	%5	%0
ترغب في رعاية الصين لمفاوضات مباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي استنادًا إلى المبادرة الصينية	نعم	%45	%42	%50
	إلى حد ما	%20	%17	%25
	لا	%30	%35	%23
	لا رأي/لا أعرف	%4	%6	%2
تفضّل دعم الصين لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لحل الصراع وفق مرجعيات قرارات الأمم المتحدة	نعم	%49	%44	%57
	إلى حد ما	%19	%17	%23
	لا	%26	%32	%18
	لا رأي/لا أعرف	%5	%8	%2
جهود الصين ودورها في حل الصراع الفلسطيني يتناسب مع مكانتها كقوة دولية عظمى	نعم	%32	%30	%35
	إلى حد ما	%21	%19	%24
	لا	%44	%47	%39
	لا رأي/لا أعرف	%4	%4	%2
تشعر بالرضا عن تصويت الصين لصالح القضية الفلسطينية في هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها	نعم	%45	%40	%51
	إلى حد ما	%20	%17	%25
	لا	%28	%32	%22
	لا رأي/لا أعرف	%7	%10	%1
تمارس الصين ضغوطًا مؤثرة على إسرائيل لوقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقدس	نعم	%17	%13	%24
	إلى حد ما	%19	%14	%25
	لا	%57	%66	%44
	لا رأي/لا أعرف	%6	%6	%7

جدول رقم (6): استجابات الشباب لعبارات بعد العلاقات الاقتصادية بين الصين وفلسطين				
		مجموع	الضفة	غزة
مستوى التعاون الاقتصادي بين الصين والسلطة الفلسطينية دون المستوى المطلوب مقارنة مع دول أخرى	نعم	%61	%64	%56
	إلى حد ما	%17	%15	%20
	لا	%16	%14	%19
	لا رأي/لا أعرف	%6	%7	%5
ترغب في اعتماد الصين سياسة داعمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بعيدًا عن التنسيق الثلاثي الصيني الفلسطيني الإسرائيلي	نعم	%51	%50	%51
	إلى حد ما	%27	%28	%26
	لا	%16	%14	%19
	لا رأي/لا أعرف	%6	%7	%5
استمرار تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل كدولة احتلال سيكون على حساب التعاون الاقتصادي بين الصين وفلسطين في إطار مبادرة "الحزام والطريق"	نعم	%50	%55	%42
	إلى حد ما	%22	%23	%22
	لا	%21	%15	%28
	لا رأي/لا أعرف	%7	%7	%8
ترغب في تبني السلطة الفلسطينية نظامًا اقتصاديًا مشابهًا للنظام الصيني القائم على المواءمة بين النظام الاشتراكي إلى جانب اقتصاد السوق	نعم	%45	%47	%42
	إلى حد ما	%24	%27	%21
	لا	%24	%17	%34
	لا رأي/لا أعرف	%7	%9	%3

جدول رقم (7): ترتيب الأبعاد حسب أهميتها في تطوير التعاون الاقتصادي بين الصين وفلسطين			
	مجموع	الضفة	غزة
توجيه معظم المساعدات الصينية لتطوير البنية التحتية ودعم المشاريع التنموية، وخاصة مناطق (ج)	%21	%29	%9
زيادة حجم المساعدات الصينية لدعم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية	%20	%20	%21
توجيه الدعم الصيني إلى كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية من دون استثناء	%16	%15	%17
تخصيص جزء من الدعم الصيني للقطاعات الإنتاجية المحلية الصناعية والزراعية ذات الوجهة التصديرية بالتوازي	%15	%20	%9
زيادة حجم الاستثمارات الصينية في القطاعات الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية	%14	%12	%16
إعطاء الأولوية في الدعم الصيني لتحفيز القطاع الخاص بالتركيز على المشاريع الصغيرة في الضفة والقطاع	%8	%3	%16
إعطاء الأولوية في الدعم الصيني لتطوير الاقتصاد الرقمي في الأراضي الفلسطينية	%6	%2	%12

جدول رقم (10): استجابات الشباب لعبارات أبعاد التعاون الصحي بين الصين وفلسطين				
		مجموع	الضفة	غزة
بشكل عام، كيف تقيّم التعاون الصحي بين الصين والسلطة الفلسطينية؟	جيد	%32	%38	%24
	متوسط	%32	%30	%35
	سيئ	%28	%20	%38
	لا رأي/لا أعرف	%8	%12	%3
المجالات المختلفة حسب أهميتها في المساهمة بدعم القطاع الصحي الفلسطيني حسب المنطقة	دعم موازنة وزارة الصحة	%22	%15	%31
	التعاون المشترك مع المستشفيات الفلسطينية العامة والخاصة	%12	%11	%12
	إقامة مستشفيات صينية في الأراضي الفلسطينية	%21	%25	%15
	دعم وتطوير كليات الطب في الجامعات الفلسطينية	%16	%20	%10
	توسيع برامج التبادل الطبي والتدريب لاكتساب الخبرات وتطوير المهارات	%17	%16	%18
	دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للقطاع الصحي الفلسطيني	%13	%12	%14
يستحوذ القطاع الصحي الحكومي على معظم المساعدات الطبية الصينية. هل تؤيد ذلك أم تفضل اتباع سياسات بديلة؟	أؤيد ذلك	%42	%45	%39
	لا أؤيد ذلك وأفضل اتباع سياسات بديلة	%46	%45	%48
	لا رأي/لا أعرف	%12	%11	%13
برأيك، ساهم الدعم الصيني للقطاع الصحي الفلسطيني في تطويره بشكل ملموس؟	أوافق	%28	%30	%25
	إلى حد ما	%37	%38	%35
	أعارض	%29	%24	%37
	لا رأي/لا أعرف	%7	%9	%4
تشعر بالرضا عن حجم الدعم الصيني للسلطة لمواجهة وباء كورونا	أوافق	%34	%33	%37
	إلى حد ما	%32	%34	%29
	أعارض	%30	%29	%31
	لا رأي/لا أعرف	%4	%4	%3

جدول رقم (11): استجابات الشباب لعبارات أبعاد التبادل العلمي والثقافي بين الصين وفلسطين				
		مجموع	ضفة	غزة
هل أنت راضٍ أم غير راضٍ عن مستوى التبادل العلمي بين الصين وفلسطين؟	راضٍ	%49	%46	%53
	غير راضٍ	%40	%36	%45
	لا رأي/لا أعرف	%11	%17	%2
هل سبق أن شاركت في برامج التبادل الثقافي الصينية الفلسطينية؟	نعم	%3	%3	%4
	لا، ولا أرغب في المشاركة	%48	%53	%40
	لا، ولكني أرغب في المشاركة	%44	%39	%51
	لا رأي/لا أعرف	%5	%5	%5
هل تعتقد بأن برامج التبادل الثقافي تساهم في تعزيز العلاقات الصينية الفلسطينية؟	نعم	%57	%65	%46
	محايد	%18	%12	%27
	لا	%17	%12	%25
	لا رأي/لا أعرف	%8	%11	%3
هل تتحدث اللغة الصينية؟	نعم	%0	%0	%1
	لا، ولا أرغب في تعلمها	%58	%62	%51
	لا، ولكن لدي رغبة في تعلمها	%39	%36	%45
	لا رأي/لا أعرف	%2	%2	%3
كيف تقيم معرفتك بالتاريخ والثقافة الصينية؟	جيدة جدًا	%4	%4	%4
	جيدة	%15	%16	%15
	متوسطة	%18	%15	%22
	سيئة (ضعيفة أو ضئيلة)	%15	%10	%23
	سيئة جدًا (ضعيفة جدًا، أو ضئيلة جدًا)	%15	%14	%17
	معدومة	%30	%39	%17

جدول رقم (12): ترتيب مجالات التعاون العلمي والثقافي بين الصين وفلسطين			
	مجموع	ضفة	غزة
دعم موازنة وزارة التعليم	%23	%19	%28
زيادة عدد المنح للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الصينية	%22	%24	%19
إقامة جامعات ومدارس صينية في فلسطين	%13	%17	%6
الدعم الفني ونقل الخبرة إلى الوزارة والجامعات الفلسطينية	%13	%10	%16
إنشاء برامج تعليم مشتركة بين الجامعات الصينية والفلسطينية	%11	%14	%6
دعم برامج الجامعات الفلسطينية وتطويرها	%8	%8	%8
دعم البحث العلمي	%7	%5	%10
دعم جامعات القطاع الخاص	%5	%3	%7

جدول رقم (13): استجابات الشباب لعبارات أبعاد التعاون التكنولوجي بين الصين وفلسطين				
		مجموع	ضفة	غزة
برأيك، إلى أي مدى ساهم التعاون التكنولوجي بين الصين وفلسطين في تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني؟	ساهم بدرجة كبيرة	%10	%11	%9
	ساهم بدرجة متوسطة	%25	%25	%26
	ساهم بدرجة قليلة	%30	%28	%34
	لم يساهم	%18	%18	%17
	لا يساهم بالمرة	%8	%6	%10
	لا رأي/لا أعرف	%9	%11	%5

جدول رقم (13): استجابات الشباب لعبارات أبعاد التعاون التكنولوجي بين الصين وفلسطين				
ما المجال الذي تعتبره الأكثر أولوية للفلسطينيين في مجال التعاون التكنولوجي مع الصين؟	1. إقامة جامعات ومعاهد تكنولوجية صينية في فلسطين	%23	%24	%20
	2. دعم برامج التعليم التكنولوجي في الجامعات الفلسطينية	%16	%14	%19
	3. زيادة عدد المنح الدراسية في الجامعات الصينية في مجال التعليم التكنولوجي	%20	%25	%13
	4. دعم مراكز البحث والتطوير التكنولوجي في فلسطين	%9	%9	%8
	5. دعم برامج تدريب للشباب الفلسطيني في المجال التكنولوجي	%16	%17	%16
	6. دعم برامج تشغيل للشباب في الشركات التكنولوجية الصينية	%17	%12	%24
برأيك، أي من القطاعات التالية يجب أن يحظى بالأولوية في مجال التعاون التكنولوجي مع الصين؟	1. القطاع الحكومي	%54	%59	%48
	2 القطاع الخاص	%19	%16	%24
	3. القطاع الأهلي	%27	%26	%28
هل أنت راضٍ أم غير راضٍ عن جهود الصين لرفع القيود المفروضة على القطاع التكنولوجي الفلسطيني؟	راضٍ	%41	%39	%45
	غير راضٍ	%45	%43	%49
	لا رأي/لا أعرف	%13	%18	%6
إذا كنت لا تشعر بالرضا عن الجهود الصينية، أي من البدائل التالية تعتقد بأنها أكثر أهمية لدعم المساعي الفلسطينية للانفكاك التكنولوجي؟	1. الاستثمارات المشتركة مع الجانب الفلسطيني لتطوير القطاع التكنولوجي	%22	%26	%17
	2. التعاقد مع الشركات الصينية لتزويد فلسطين بالخدمات التي يحظرها الاحتلال الإسرائيلي (التكنولوجيا المتقدمة)	%22	%21	%23
	3. تقديم الدعم للجانب الفلسطيني في المنظمات الدولية للحصول على حقوقهم	%18	%14	%24
	4. الضغط على الجانب الإسرائيلي لرفع القيود على تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني	%38	%40	%36

ملحق رقم (2): قائمة المحكمين مرتبة أبتثيًا

الرقم	الاسم	الصفة
.1	أ. خليل شاهين	باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية - مركز مسارات
.2	أ. رازي نابلسي	باحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية - مركز مسارات
.3	د. غسان أحمد أبو حطب	خبير استطلاعات الرأي - برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت
.4	د. مازن صلاح العجلة	باحث اقتصادي
.5	د. منصور أبو كريم	باحث متخصص في العلاقات الدولية
.6	أ. ناجي رشيد القيق	ماجستير في علم الإحصاء - محلل إحصائي
.7	أ. وليد لدادوة	خبير في استطلاعات الرأي - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية المسحية

ملحق رقم (3): استمارة الاستبانة

د1: رقم الفريق _____

د2: رقم الاستمارة _____

د3: مكان السكن؟ 1) الضفة الغربية 2) قطاع غزة

د4: المحافظة _____

د5: اسم التجمع السكني _____

د6: العمر _____

د7: الجنس؟ 1) ذكر 2) أنثى

د8: المهنة (الوظيفة): 1) طالب/ة 2) عامل/ة 3) ربة بيت 4) موظف/ة
5) مهني/ة، حرفي/ة، متخصص/ة 6) تاجر/ة 7) مزارع/ة 8) متقاعد/ة 9) بلا عمل

د9 أعلى مؤهل علمي تم الحصول عليه: 1) أمي/ملم 2) أنهى المرحلة الابتدائية (أنهى الصف السادس بنجاح) 3) أنهى المرحلة الإعدادية (أنهى الصف الثالث الإعدادي أو التاسع بنجاح) 4) أنهى التوجيهي (ناجح أو راسب) 5) أنهى الدبلوم المتوسط 6) أنهى البكالوريوس 7) أنهى الماجستير فأعلى

أولًا: المحور السياسي/الديبلوماسي						
العبارة	درجة الموافقة					
	بالتأكيد نعم	نعم	إلى حد ما	لا	بالتأكيد لا	لا رأي/لا أعرف
س1: ترغب في تطوير مستوى العلاقات السياسية والديبلوماسية بين الصين وفلسطين						
س2: ترغب في رعاية الصين لمفاوضات مباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي استنادًا إلى المبادرة الصينية						
س3: تفضل دعم الصين لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لحل الصراع وفق مرجعيات قرارات الأمم المتحدة						
س4: جهود الصين ودورها في حل الصراع الفلسطيني يتناسب مع مكانتها كقوة دولية عظمى						

س5: تشعر بالرضا عن تصويت الصين لصالح القضية الفلسطينية في هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها					
س6: تمارس الصين ضغوطًا مؤثرة على إسرائيل لوقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقدس					
س7: تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل يؤثر سلبًا على مستوى الدعم الصيني للقضية الفلسطينية					

ثانيًا: محور التعاون الاقتصادي					
العبارة	درجة الموافقة				
	بالتأكيد نعم	نعم	إلى حد ما	لا	بالتأكيد لا	لا رأي/لا أعرف
س8: مستوى التعاون الاقتصادي بين الصين والسلطة الفلسطينية دون المستوى المطلوب مقارنة مع دول أخرى					
س9: ترغب في اعتماد الصين سياسة داعمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بعيدًا عن التنسيق الثلاثي الصيني الفلسطيني الإسرائيلي					
س10: استمرار تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل كدولة احتلال سيكون على حساب التعاون الاقتصادي بين الصين وفلسطين في إطار مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"					
س11: ترغب في تبني السلطة الفلسطينية نظامًا اقتصاديًا مشابهًا للنظام الصيني القائم على المواءمة بين النظام الاشتراكي إلى جانب اقتصاد السوق بدلًا من اقتصاد السوق الحرة (النيوليبرالي)					

س12: لتطوير التعاون الاقتصادي والحد من العجز الهائل في الميزان التجاري بين الصين وفلسطين، رتب الأمور التالية حسب الأكثر أهمية؟

1. زيادة حجم المساعدات الصينية لدعم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.
2. زيادة حجم الاستثمارات الصينية في القطاعات الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية.
3. تخصيص جزء من الدعم الصيني للقطاعات الإنتاجية المحلية الصناعية والزراعية ذات الوجهة التصديرية، بالتوازي مع زيادة حجم الصادرات الفلسطينية للصين.
4. توجيه معظم المساعدات الصينية لتطوير البنية التحتية، ودعم المشاريع التنموية، وخاصة المناطق المصنفة (ج)، بما يساهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.
5. إعطاء الأولوية في الدعم الصيني لتحفيز القطاع الخاص، من خلال التركيز على المشاريع الصغيرة في الضفة والقطاع.
6. إعطاء الأولوية في الدعم الصيني لتطوير الاقتصاد الرقمي في الأراضي الفلسطينية.
7. توجيه الدعم الصيني لكافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية دون استثناء.

ثالثًا: القطاع الصحي

س13: بشكل عام، كيف تقيّم التعاون الصحي بين الصين والسلطة الفلسطينية؟

1. جيد جدًا
2. جيد
3. متوسط
4. سيئ
5. سيئ جدًا

س14: تساهم الصين في دعم القطاع الصحي الفلسطيني بطرق مختلفة، رتب المجالات التالية حسب الأهم من وجهة نظرك؟

1. دعم موازنة وزارة الصحة.
2. التعاون المشترك مع المستشفيات الفلسطينية العامة والخاصة.
3. إقامة مستشفيات صينية في الأراضي الفلسطينية.
4. دعم وتطوير كليات الطب في الجامعات الفلسطينية.
5. توسيع برامج التبادل الطبي والتدريب لاكتساب الخبرات وتطوير المهارات.
6. دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للقطاع الصحي الفلسطيني.

س15: يستحوذ القطاع الصحي الحكومي على معظم المساعدات الطبية الصينية. هل تؤيد ذلك أم تفضل اتباع سياسات بديلة؟

1) أؤيد ذلك 2) لا أؤيد ذلك، وأفضل اتباع سياسات بديلة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	إلى حد ما	أعارض	لا رأي/ لا أعرف
س16: برأيك، ساهم الدعم الصيني للقطاع الصحي الفلسطيني في تطويره بشكل ملموس					
س17: تشعر بالرضا عن حجم الدعم الصيني للسلطة لمواجهة وباء كورونا					

رابعًا: التبادل العلمي والثقافي

هناك العديد من أشكال التعاون العلمي بين الصين ووزارة التعليم الفلسطينية، تشمل اتفاقات تبادل، ومنح دراسية للطلبة الفلسطينيين في جامعات صينية، ودعم برامج تعليمية في عدد من الجامعات الفلسطينية، ودعم مراكز تعليم اللغة الصينية، وإنشاء مدارس، إلى جانب البحث العلمي وغيره من المجالات.

س18: هل أنت راضٍ أم غير راضٍ عن مستوى التبادل العلمي بين الصين وفلسطين؟

1. راضٍ بدرجة كبيرة
2. راضٍ
3. غير راضٍ
4. غير راضٍ بالمرة
5. لا رأي/لا أعرف

س19: هل سبق أن شاركت في برامج التبادل الثقافي الصينية الفلسطينية؟

1. نعم
2. لا، ولا أرغب في المشاركة
3. لا، ولكني أرغب في المشاركة

س20: هل تعتقد بأن برامج التبادل الثقافي تساهم في تعزيز العلاقات الصينية الفلسطينية؟

1. موافق بشدة
2. موافق
3. محايد
4. لا أوافق
5. لا أوافق بشدة

س21: هل تتحدث اللغة الصينية؟

1. نعم
2. لا، ولا أرغب في تعلمها
3. لا، ولكن لدي رغبة في تعلمها

س22: تتميز الصين بحضارتها التاريخية العريقة وإنتاجها الفلسفي والعلمي، إلى جانب تجربتها التنموية الحديثة في كافة مجالات العلم والتكنولوجيا والصناعة والثقافة وغيرها ... كيف تقيم معرفتك بالتاريخ والثقافة الصينية؟

1. جيدة جدًا
2. جيدة
3. متوسطة
4. سيئة (ضعيفة أو ضئيلة)
5. سيئة جدًا (ضعيفة جدًا، أو ضئيلة جدًا)
6. معدومة

س23: ما أولويات التعاون العلمي مع الصين من وجهة نظرك؟ (رتب حسب الأولوية)

1. دعم موازنة وزارة التعليم.
2. الدعم الفني ونقل الخبرة إلى الوزارة والجامعات الفلسطينية.
3. دعم برامج الجامعات الفلسطينية وتطويرها.
4. إقامة جامعات ومدارس صينية في فلسطين.
5. إنشاء برامج تعليم مشتركة بين الجامعات الصينية والفلسطينية.
6. دعم جامعات القطاع الخاص.
7. دعم البحث العلمي.
8. زيادة عدد المنح للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الصينية.
9. غير ذلك. حدد (.....)

خامسًا: المجال التكنولوجي

س24: تعدّ الصين دولة متقدمة عالميًا في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ... برأيك، إلى أي مدى ساهم التعاون التكنولوجي بين الصين وفلسطين في تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني؟

1. ساهم بدرجة كبيرة
2. ساهم بدرجة متوسطة
3. ساهم بدرجة قليلة
4. لم يساهم
5. لا يساهم بالمرة

س25: ما المجال الذي تعتبره الأكثر أولوية للفلسطينيين في مجال التعاون التكنولوجي مع الصين؟ (رتب حسب الأولوية)

1. إقامة جامعات ومعاهد تكنولوجية صينية في فلسطين.
2. دعم برامج التعليم التكنولوجي في الجامعات الفلسطينية.
3. زيادة عدد المنح الدراسية في الجامعات الصينية في مجال التعليم التكنولوجي.
4. دعم مراكز البحث والتطوير التكنولوجي في فلسطين.
5. دعم برامج تدريب للشباب الفلسطيني في المجال التكنولوجي.

6. دعم برامج تشغيل للشباب في الشركات التكنولوجية الصينية.
7. غير ذلك، حدد (.....)

س26: برأيك، أي من القطاعات التالية يجب أن تحظى بالأولوية في مجال التعاون التكنولوجي مع الصين؟ (رتب حسب الأولوية)

1. القطاع الحكومي
2. القطاع الخاص
3. القطاع الأهلي
4. غير ذلك، حدد (.....)

س27: يواجه القطاع التكنولوجي الفلسطيني تحدي الانفكاك من التبعية التكنولوجية للاحتلال الإسرائيلي التي تحد من فرص تطوره، هل أنت راضٍ أم غير راضٍ عن جهود الصين لرفع القيود المفروضة على القطاع التكنولوجي الفلسطيني؟

1. راضٍ
2. راضٍ إلى حد ما
3. غير راضٍ
4. غير راضٍ بالمرة
5. لا رأي/لا أعرف

س28: إذا كنت لا تشعر بالرضا عن الجهود الصينية، أي من البدائل التالية تعتقد بأنها أكثر أهمية لدعم المساعي الفلسطينية للانفكاك التكنولوجي؟ (رتب حسب الأهمية)

1. الاستثمارات المشتركة مع الجانب الفلسطيني لتطوير القطاع التكنولوجي.
2. التعاقد مع الشركات الصينية لتزويد فلسطين بالخدمات التي يحظرها الاحتلال الإسرائيلي (التكنولوجيا المتقدمة وترددات الأجيال الحديثة).
3. تقديم الدعم للجانب الفلسطيني في المنظمات الدولية للحصول على حقوقهم.
4. الضغط على الجانب الإسرائيلي لرفع القيود على تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني.
5. غير ذلك، حدد (.....).

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة – مسارات

www.masarat.ps